مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٣٦**

الاثنين، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ديمن
	ألمانيا	السيد آيك
	البرازيل	السيد غارسيا
	البرتغال	السيدة فاز باتو
	البوسنة والهرسك	السيدة مارينتش
	جنوب أفريقيا	السيد كلاس
	الصين	السيد تسانغ شانغ ويي
	فرنسا	السيدة ليجندر
	غابون	السيدة نتيام – إهيا
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد رمضان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	الآنسة آلوم
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غرانت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل البحرين. ما لم أسمع اعتراضا، سأدعو ممثل البحرين للاشتراك في هذه الجلسة.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يتجاوز أربع دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور.

السيد موريخون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء، بالنيابة عن حكومة إكوادور، أن أعرب عن تعاطفنا مع دولة تركيا الشقيقة بمناسبة الزلزال الذي وقع أمس وأن أعرب عن تعازينا لأسر الضحايا. لقد حزنا لسماع نبأ رحيل ولي العهد في المملكة العربية السعودية، الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، ونتشاطر الأسى مع الملك عبد الله، والعائلة المالكة وشعب المملكة العربية السعودية.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن آرائه بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين. وأود أن أبدأ بشكر السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية. ويؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن حكومة، إكوادور التي تتقيد بقواعد ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالتسوية السلمية للتراعات، تود أن تعرب عن قلقها حيال الفترة الطويلة من الزمن التي ظل خلالها الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني قيد نظر مجلس الأمن – وهي فترة سبعة عقود. ووفد بلدي حريص على دعم الاستقرار في المنطقة وقد اعترف بفلسطين كدولة.

والتطورات التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك الخطاب التاريخي للرئيس عباس في الجمعية العامة، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين، ودعم أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للاعتراف بفلسطين كدولة، جميعها دلالات على أن السلطة الفلسطينية قادرة على حكم ذاتها بوصفها دولة.

وكانت هناك خطوة أخرى نحو السلام وهي تبادل الأسرى بين إسرائيل وفلسطين، التي تجري على مراحل. ورحب المجتمع الدولي بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي و ٤٧٧ أسير فلسطيني في ١٨ تشرين الأول أكتوبر.

ولكن من المؤسف أن التقدم المحرز من خلال الجهود الدولية، بما في ذلك بيان المجموعة الرباعية بشأن استئناف مفاوضات السلام المباشرة بين إسرائيل وفلسطين وتحقيق التقدم فيها، لم تسفر عن شيء بسبب عدم وجود محددات واضحة لدى إسرائيل فيما يتعلق بسياستها الاستيطانية. ويعاني الشعب الفلسطيني من الإذلال، والطرد والعنف على أيدي الاحتلال الإسرائيلي المستمر ويظل ضحية لإجراءات عدوانية وغير قانونية. ولم يتوقف ذلك، بل يستمر بدون عقاب.

وعلاوة على ذلك، يمنع الجدار، الذي أقامته قوات الاحتلال الإسرائيلية، الفلسطينيين من الوصول إلى المستشفيات، والمدارس وأماكن عملهم. ويعاني الفلسطينيون أيضا نتيجة لنقص الخدمات العامة، فالمدارس قليلة العدد، والاقتصاد في حالة خراب. والقدس لا تملك اقتصادا منتجا، وإسرائيل تتحكم بجميع أنحاء الأراضي.

ويجب أن يضغط المجتمع الدولي على إسرائيل بحيث يجبرها على إنهاء الاحتلال. ومن مسؤولية إسرائيل تحقيق التقدم في المفاوضات من أجل تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية

مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وبطبيعة الحال، خارطة الطريق.

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر مجلس الأمن بمسؤوليته التاريخية عن إجراء التحليل الإيجابي لهذه المسألة، التي شكلت على مدى ٦٤ عاما عقبة أمام تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط وفي منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

ويناشد وفد بلدي بإطلاق الحوار بين الطرفين بهدف كفالة قيام الدولتين في المستقبل القريب، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، لتتعايشا في المنطقة جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل نيباراغوا.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن خالص تعازينا إلى شعب وحكومة تركيا بمناسبة المأساة التي حلت بهم نتيجة للزلزال الذي وقع أمس.

وتؤيد نيكاراغوا، بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز، تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل مصر بوصفه رئيسا للحركة.

وتكرر نيكاراغوا مرة أخرى إدانتها الشديدة للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لجميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، وتطالب بانسحاب إسرائيل منها على الفور. إننا ندين سياسات إسرائيل التوسعية وممارساتها في بناء المستوطنات بدلا من تفكيكها، بالإضافة إلى الحصار غير الإنساني لغزة وسياسة تفتيت الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية الأخرى.

يجتمع مجلس الأمن عشية لحظة تاريخية ستضفي حقيقة لا يمكن إنكارها على وجود دولة فلسطينية معترف بها ومرحب بها عضوا كاملا في منظمتنا، وتمثل، أخيرا وبعد طول انتظار، تنفيذا للعديد من القرارات الداعية إلى قيام دولتين – إحداهما عربية والأخرى يهودية – على الأرض الفلسطينية.

إننا لا يمكن أن نحتمل بعد الآن منطق إنكار وجود الدولة الفلسطينية ذاته. فهذا المنطق يشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة احتواء الشعب الفلسطيني كما تحتوى المواشي في زرائب ويستند إلى الإصرار المعلن على حرمان المواطنين الفلسطينيين من إنسانيتهم ذاتها. ومن الضروري بشكل عاجل أن تطلق إسرائيل في أسرع وقت ممكن جميع السجناء السياسيين الفلسطينيين، الذين يعانون من انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة، ومن الظروف اللاإنسانية، والأسر والعزل بلا نهاية. ويجب أن تضع إسرائيل حدا لتلك الانتهاكات وأن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.

ومنذ انتصار الثورة الساندينية في عام ١٩٧٩، شهدت نيكاراغوا الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني والتنازلات الكبيرة التي قدمها، والتي ردت عليها إسرائيل بشكل مخز من خلال إقامة المزيد من المستوطنات غير القانونية، والمزيد من الإذلال، والمزيد من الموت، والمزيد من القتل المنهجي للقادة الفلسطينيين، والمزيد من هدم البيوت والطرد، بما في ذلك في القدس الشرقية.

ولجميع هذه الأسباب، تكرر نيكاراغوا التأكيد على ضرورة وضع حد فوري للإفلات من العقاب الذي تتمتع به إسرائيل، والذي يضمنه مجلس الأمن بشكل غير مسؤول، ولا سيما من خلال الاستخدام العشوائي لحق النقض الذي بات الشريك الأكبر لإسرائيل.

لقد حان الوقت لمجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته وأن يطالب إسرائيل بالالتزام بالسلام. وحان

الوقت للتخلي عن التهديد باستخدام النقض. وحان الوقت للمجتمع الدولي أن يستبدل اللهجات الخطابية بالإجراءات الملموسة. وعليه، تدعو نيكاراغوا إلى اعتراف مجلس الأمن والجمعية العامة فورا بالدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن يحل سلام ثابت دائم يسمح للشعبين كليهما بأن يتمتعا فعلا بجميع حقوقهما، وبأن يضعا حدا، بعد انتظار طويل، لظلم لا يمكن تعليله. أما الذين يعارضون ذلك، فيجب عليهم أن يعارضوا علنا، حتى يصبح الخزي الذي تجلبه أعمالهم عليهم معروفا علنا أيضا.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن أعرب عن امتناننا للمتكلمين الذين أعربوا عن مشاعر التعازي والتعاطف مع تركيا حكومة وشعبا في وقت الخسارة والمعاناة هذا، في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب تركيا. لقد شعرت قلوبنا ببعض الاطمئنان من تضامن المجتمع الدولي معنا. ونود بدورنا أن نتقدم بمواساتنا القلبية للمملكة العربية السعودية والشعب السعودي بمناسبة انتقال ولي العهد سلطان بن عبد العزيز إلى جوار ربه.

بينما يعقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة أخرى بشأن الحالة في الشرق الأوسط، تجري على قدم وساق عملية من التحول والتجديد في المنطقة. إن السعي إلى الديمقراطية في المنطقة ربما يمكن إرجاؤه ولكن لا يمكن عكس مساره أبدا. وإذ تنادي تركيا بالتعددية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المنطقة، فإنها لن تتهاون أبدا في مؤازرتها للذين يطالبون بالتغيير بالطرق السلمية.

ونرحب باختتام النضال الأصيل للشعب الليبي من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية ونعتبره نصرا كبيرا. إن المصير الذي لاقاه نظام الحكم الفردي المطلق السائد منذ أكثر من أربعة عقود يجب أن يكون عبرة مريرة يجب الاتعاظ بها بكل أبعادها ضمن سياق التغير الجاري وحركات التحول الديمقراطي في المنطقة. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن العملية السياسية في ليبيا ستكتمل في ظل الوحدة والتضامن عبر نهج اشتمالي يحتضن جميع شرائح ذلك المجتمع.

ومن ناحية أخرى نرحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٠١٤ (٢٠١١) بشأن اليمن باعتباره خطوة حسنة التوقيت وبناءة وايجابية يتخذها المجتمع الدولي بقصد إنهاء الأزمة القائمة في ذلك البلد. وتؤيد تركيا تأييدا تاما مبادرة مجلس التعاون الخليجي. ونحدد أمنيتنا بأن يتم التغلب على الأزمة في البلد بالطرق السلمية في أسرع وقت ممكن.

وفي ذلك السياق ينتاب تركيا شديد القلق من تطور الأحداث في سوريا. وقد لاحظنا بقلق عظيم استمرار العنف ضد المدنيين في سوريا. إن العنف ليس الطريق الصحيح للسير عليه. ولا بد من تجنب الانقسامات المذهبية والطائفية بكل ثمن. كما أن المطامح المشروعة للشعب السوري يتعين أن تحظى بالاحترام.

ولئن كان الكثيرون من أبناء المنطقة يتطلعون إلى مستقبل أفضل، فإن الفلسطينيين يظلون، بالملايين، سواء في غزة أو في الضفة الغربية أو في مخيمات اللاجئين المنتشرة في مختلف أنحاء المنطقة، يعانون من مصير كارثي ليس من صنع أيديهم. وهذا الوضع الشاذ يجب معالجته باعتباره مسألة عاجلة إلى أقصى حد. وإن تركيا ترفض العنف أيا كان نوعه أو شكله، وبصرف النظر عن الطرف الذي يرتكبه، لأنه عمل لا يجوز اللجوء إليه ولا يمكن تبريره. وإننا نؤمن أيضا بأنه لا يوجد بديل حقيقي عن التسوية التفاوضية.

لا ريب في أن الانخراط الجدي الذي يولد الثقة لدى كل من فلسطين وإسرائيل لا يمكن أن يتم بينما يتواصل

النشاط الاستيطاني يوما بعد يوم، حتى في القدس الشرقية المحتلة. بل إن النشاط الاستيطاني المستمر لإسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقرارها المبيت ببناء المستوطنات في أماكن مختارة تعزل الأراضي الفلسطينية بعضها عن بعض يدمران أسس السلام. إننا ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الكف عن جميع الأنشطة الاستيطانية والعودة إلى المفاوضات المباشرة مع الجانب الفلسطيني على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وهذا هو النهج الوحيد في الوقت الحاضر الذي يؤدي إلى درب تحقيق الحل القائم على وجود دولتين والمرتكز على المبادئ المستقرة جيدا التي يمكن في ظلها أن تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

لقد تقدمت فلسطين بطلب العضوية إلى الأمم المتحدة. وكان ذلك خطوة تاريخية طال انتظارها كثيرا. وتركيا تؤمن بأن الوقت قد حان لكي تصبح فلسطين عضوا في الأمم المتحدة ولكي تعترف بها جميع الأمم استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ كدولة كاملة العضوية في صفوف المجتمع الدولي.

وفكرة الحل القائم على دولتين ذاتها، التي تعود إلى الماضي البعيد، إلى عام ١٩٤٧، تشكل الأساس الراسخ والواضح لذلك. ويملي المنطق السليم والضمير الحي أن تصبح فلسطين، مثلما أصبحت إسرائيل قبل ٦٣ سنة، عضوا في الأمم المتحدة. وذلك سيساعد أيضا على إجراء مفاوضات مباشرة، لأنه سيخلق مساواة سياسية بين الطرفين. فليس من الإنصاف حقا، في المطاف الأخير وفيما يتجاوز كل الحجج القانونية أو السياسية، احتجاز دولة فلسطين رهينة لتعنت إسرائيل المتواصل.

وترحب تركيا بتبادل السجناء الذي جرى مؤخرا. لقد كان ذلك مسألة إنسانية، وقد أدت تركيا دورها، بمعزل عن التطورات الأخرى، بدعم المحادثات والعمل على ضمان الوصول إلى صفقة عادلة يمكن أن تخلق أيضا جوا ايجابيا لمعالجة المسائل الأخرى.

ومن ناحية أخرى، تظل الحالة في قطاع غزة مصدر إحراج للمجتمع الدولي. إن الممارسات غير الإنسانية وغير القانونية هناك يجب أن تتوقف. ومن أسف أن الحصار الإسرائيلي الخارج على القانون لقطاع غزة ما زال مستمرا. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل الخضوع للمحاسبة، سواء عن الحصار أو عن هجوم إسرائيل على أسطول المعونة الإنسانية في العام الماضي، الذي أسفر عن مقتل تسعة مدنيين في المياه الدولية. ولهذا السبب نتوخى حشد المنابر ذات الصلة، بدعم من الدول الأعضاء، من أجل إحالة تلك القضية إلى محكمة العدل الدولية.

ومن ناحية أخرى، وبعد أن رحبت تركيا باتفاق الوحدة بين الفلسطينيين، يحدوها الأمل أن يتسنى اختتام عملية المصالحة الوطنية قريبا بتشكيل حكومة اشتمالية وتمثيلية ديمقراطيا تأخذ بيد الأمة الفلسطينية إلى انتخابات حرة وعادلة.

ختاما، اسمحوا لي بأن أؤكد مرة أخرى دعم تركيا القوي لتحقيق سلام شامل عادل ودائم في المنطقة استنادا إلى حل الدولتين، وأن أكرر عزمنا على مساعدة إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين في بلوغ هدفهم الذي تأخر كثيرا في دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء وتنعم بالسلام والرخاء وتكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، تود جزر ملديف أن تتقدم بتعازيها المخلصة لشعب تركيا وحكومتها للمأساة التي حلّت بالبلد مؤخرا. وينتابنا حزن عميق أيضا من انتقال ولي عهد المملكة العربية السعودية إلى جوار ربه، ونود أن نعرب عن أعمق مشاعر المواساة.

تهنئ جزر ملديف نيجيريا بمناسبة تسلمها رئاسة مجلس الأمن وتثني على العمل المنجز حتى اليوم. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام لن باسكو على إحاطته الإعلامية اليوم.

مرت جزر ملديف مؤخرا بمرحلة انتقالية من حكم الفرد المطلق إلى الديمقراطية، وإننا نتفهم جيدا الآلام الحادة التي يقترن بها هذا التحول. مع ذلك يحدونا الأمل بأن الحالة في سوريا سيجري حلها سلميا وأن عملية الحوار المقرر إجراؤه في القاهرة ستتمخض عن إصلاحات ديمقراطية أوسع وتخلق القنوات لمطامح الشعب السوري في أن يكون له صوت مسموع في الحكومة.

وقد حيّت جزر ملديف القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا، وهي تؤيد الآن عملية الانتقال الحالية للبلد إلى ديمقراطية عاملة. وإن الكثير من العمل ما زال يتعين على المجلس الوطني الانتقالي أن ينجزه للإعداد لانتخابات تكون حرة وعادلة ومجدية في سبيل تحقيق مطامح الشعب الليبي. وإن ليبيا لن تتمكن من تجاوز هذه المرحلة الصعبة إلا بدعم المجتمع الدولي ومساعدته.

وتؤمن ملديف بأن أهم مسألة منفردة فيما يخص السلام في الشرق الأوسط هي الاعتراف بدولة فلسطينية. فنحن نؤمن بأنه لا يمكن أن يجري حوار مجد بدون القبول بمبدأ الحق في الدولة هذا. وقد ظلت عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط طيلة ٤٠ عاما تتعرض للتقويض المستمر بسبب حقيقة محددة هي أنها كانت تعتمد على علاقات غير متكافئة للقوة. ومع أن الديناميكية هذه لن تتغير حتى يحل سلام حقيقي، فإنه يقع علينا نحن في الأمم المتحدة واجب أن نقوم بتهيئة الأجواء لذلك. ومن واجبنا أن نكفل لجميع الحكومات المنتخبة تمثيلا يعادل الولاية الممنوحة لها من شعوبها.

علاوة على ذلك، من الواضح أن في فلسطين حكومةً قادرة على حكم بلدها وإدارةً مستعدة لتولي كامل أعباء الحوكمة. لذا، فإن الطريق الوحيد للمضي قدماً هو من خلال الاعتراف الدولي بفلسطين كدولة حتى يتسنى للفلسطينيين أن يتفاوضوا بشأن مصالحهم الخاصة وأن يركزوا على تنمية البنى الاجتماعية – والاقتصادية، مع العيش في سلام مع إسرائيل.

وبعد ٦٤ عاماً من التقاعس، حان الآن وقت التحرك إلى الأمام. وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء من شعب ملديف لدعم ثلاثة أجيال من الفلسطينيين عاشوا تحت نير الاحتلال. تدعو ملديف بقوة جميع الدول، لا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى تجاوز ذلك التاريخ من الفشل والدفاع عن كرامة هؤلاء الرجال والنساء بدعم قيام دولة فلسطينية حرة ومستقلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، وباسم حكومة ماليزيا، أود أن أنقل تعازينا إلى الحكومة التركية عقب الزلزال المأساوي الذي ضرب تركيا أمس. ونود أيضاً أن نتوجه بالتعازي إلى المملكة العربية السعودية في وفاة ولي العهد.

وأود الآن، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن.

ثانياً، أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل كازاخستان باسم منظمة التعاون الإسلامي.

على مدى أكثر من نصف قرن، ظل المجتمع الدولي يتطلع إلى حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية. وقد جعلت عقود من الصراع والمحاججة السياسية والقانونية البحث عن

الحل أمراً أشد مراوغة. ويشير إحصاء أخير إلى أن الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أصدرت ما يزيد على ١٨٠ قراراً بشأن فلسطين. ومع ذلك، فها نحن إلى الآن نصارع هذه المهمة، بدون أن نحقق نتيجة ملموسة. يعزى ذلك جزئياً إلى عجزنا عن إنفاذ القرارات ذاتها التي نصدرها على جميع المستويات في هذه المنظمة.

وماليزيا تؤيد تأييداً كاملاً طلب فلسطين أن تصبح عضواً بالأمم المتحدة، ونحن نشعر بالتعاطف العميق مع الشعب الفلسطيني الذي سكن أجداده تلك الأرض فعلياً على مدى الألفيتين الماضيتين. يجب علينا جميعاً أن نؤيد ممارسة فلسطين لحقوقها الطبيعية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير، وحقها في إقامة دولة مستقلة في فلسطين، على أساس حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

ويتفق هذا التأييد مع الحل القائم على وجود دولتين، ويأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لكلا الطرفين. وفي ضوء اعتراف أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم قد اعترف بدولة فلسطين، ندعو مجلس الأمن إلى الإسراع في البت في هذا الطلب في أقرب فرصة. وعلى مجلس الأمن مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية في كفالة قبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة بدون المزيد من الإبطاء. وما من سبب يمنع المجلس من عمل ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إسرائيل إلى الوفاء بجميع واجباتها فوراً، بما في ذلك الإحجام عن الاستفزاز. إن الخطط الاستيطانية الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، مؤسفة وغير قانونية بموجب القانون الدولي. وهذه الأعمال الاستفزازية تعرّض حل الدولتين للخطر. لذلك، فإننا ندعو إسرائيل إلى الوفاء بواجباتها الدولية بوقف أنشطتها الاستيطانية وقفاً كاملاً وإلغاء جميع السياسات والممارسات التي تتعارض مع القانون الدولي والحد الأدنى من المعايير المقبولة دولياً لحقوق الإنسان، بما في ذلك الرفع الفوري للحصار غير القانوني المفروض على غزة.

وبالرغم من أن الاتفاق الأخير بين إسرائيل وفلسطين بشأن إطلاق سراح أكثر من ألف سجين فلسطيني يشكل خطوة نحن تحقيق السلام، ينبغي ألا ننسى أن هناك ٥ ٠٠٠ سجين مدني فلسطيني، من بينهم نساء وأطفال ومسؤولون منتخبون، ما زالوا مسجونين أو محتجزين تعسفياً لدى إسرائيل. بل إن ما يثير القلق أكثر تلك الظروف المزرية والمهينة، والمهددة للحياة في بعض الأحيان، التي يعيش فيها السجناء الفلسطينيون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية.

وماليزيا تدعو إسرائيل إلى الكف عن إساءة معاملة الفلسطينيين على هذا النحو، ومراعاة المعايير الملائمة فيما يتعلق بمعاملة السجناء. علاوة على ذلك، ندعو أيضاً إلى إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين، الذي نراه أساسيا لخلق مناخ من الثقة المتبادلة، وذلك أمر ضروري لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي.

إن حل القضية الفلسطينية يتطلب أن يركز المجتمع الدولي كل طاقته وجهوده على تحقيق سلام شامل في المنطقة وإعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وعلى جميع الأطراف أن تعمل بصدق وإخلاص من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ونحث مجلس الأمن مرة أخرى على اتخاذ التدابير اللازمة، لأن العجز عن القيام بذلك يعرض مصداقية مجلس الأمن بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن

الدوليين للخطر. الآن هو وقت السلام، وينبغي ألا نهدر هذه الفرصة.

السيد كودامـا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، بالنيابة عن حكومة اليابان وشعبها، أود أن أعرب عن خالص المواساة والتعازي لحكومة وشعب تركيا للخسائر الفادحة في الأرواح والأضرار التي سببها الزلزال. اليابان مستعدة لتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدات من أجل تعافي تركيا وإعادة الإعمار بالتعاون مع المجتمع الدولي.

أود أيضاً أن أنقل خالص التعازي من حكومة اليابان وشعبها إلى حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها في وفاة صاحب السمو الملكي ولي العهد السعودي.

تتفهم اليابان تفهماً كاملاً تطلع الفلسطينيين لبناء دولتهم الخاصة بهم، وتؤيد بقوة الحل القائم على وجود دولتين، حيث تعيش إسرائيل ودولة فلسطينية جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. وتؤيد اليابان الرؤية التي مفادها أن الحدود بموجب الحل القائم على وجود دولتين ينبغي تحديدها وخلال المفاوضات على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع تبادلات في الأراضي يتفق عليها الطرفان، بطريقة تحقق التعايش السلمي بين دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات الحياة وإسرائيل داخل حدود آمنة معترف بها.

من خلال الحل القائم على وجود دولتين، سوف يمارس الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته المستقلة؛ وسوف تتمتع إسرائيل ببيئة أمنية معززة إلى حد كبير؛ وسوف يتمكن الطرفان من بذل أقصى الجهود للتعاون من أجل الازدهار المشترك.

لا يمكن تحقيق الحل القائم على وجود دولتين إلا من خلال المفاوضات المخلصة بين الطرفين المعنيين. وقد دأبت اليابان على تشجيع كلا الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة، بالتعاون مع جهود المجتمع الدولي. في هذا السياق، تؤيد اليابان بقوة بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بما في ذلك الجدول الزمني الذي وضعته، وتشيد بالجهود الحثيثة التي يبذلها أعضاء هذه المجموعة. وترحب اليابان بالإعلان عن عقد اجتماعين منفصلين بين أعضاء المجموعة وكلا الطرفين في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في القدس. ونتوقع بقوة أن يشكل هذان الاجتماعان خطوة إلى الأمام على طريق استئناف المفاوضات المباشرة.

واليابان تراقب عن كثب المناقشات الجارية في لجنة قبول الأعضاء الجدد التابعة للمجلس.

وترحب اليابان بالاتفاق الأخير بين إسرائيل وحماس بشأن إطلاق سراح جلعاد شاليط وسجناء فلسطينيين تحتجزهم إسرائيل. ونأمل أن يسهم هذا الاتفاق في بناء الثقة بين الطرفين وأن يؤدي إلى استئناف مبكر للمفاوضات المباشرة بينهما.

ولا تعترف اليابان بأي إجراءات تستبق نتائج مفاوضات الوضع النهائي، وتشارك المجموعة الرباعية في دعوة الطرفين إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال استفزازية. يجب على الطرفين أن يمتثلا لالتزاماتهما بموجب الاتفاقات السابقة، وعلى رأسها خريطة الطريق.

وتجدد اليابان دعوتها القوية لإسرائيل إلى أن تجمد أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بالكامل. وفي هذا الصدد، تأسف اليابان أسفاً عميقاً لسلسلة الإعلانات التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بشأن خطط لبناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، ندعو السلطة الفلسطينية إلى مواصلة جهودها لتحسين الأمن والوفاء بالتزاماتها بوقف العنف والتحريض.

وما فتئت اليابان تدعم جهود السلطة الفلسطينية الرامية لإقامة دولة، وتلتزم بمواصلة تقديم المساعدة في ذلك

الصدد. كما تتابع اليابان باهتمام جهود الفلسطينيين الرامية إلى إنشاء حكومة موحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عبدو ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد ديالو (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم بالتعازي لزميلنا من تركيا ولحكومة وشعب تركيا، اللذين كان الزلزال الذي ضرب جزءا من هذا البلد امتحانا لهما. كما أعرب عن مواساتنا للشعب السعودي الذي فقد للتو ولي العهد.

يسر لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن تراكم، سيدتي الرئيسة، تتولين رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولعلمي بالتزام بلدكم، نيجيريا، بتعزيز المثل العليا للأمم المتحدة، أود أن أعرب لكم عن أحر التهاني.

كما أغتنم هذه الفرصة لأحيي سلفكم، السفير نواف سلام، الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، على الطريقة المثالية التي أدار بها أعمال المجلس في الشهر الماضي. وأود أن أعرب عن شكري العميق للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات.

لا تزال اللجنة تلتزم التزاما ثابتا بإجراء مفاوضات سياسية بهدف تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. غير أن هذه المفاوضات يجب أن تبدأ على أساس سليم لتفادي تكرار أخطاء الماضي. ولأكون صريحا، فإن المفاوضات ليست غاية في حد ذاتها. وفيما يتصل بالمنطقة قيد المناقشة اليوم بصفة خاصة، ينبغي أن تؤدي المفاوضات إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني إذا كانت الأطراف جميعا على استعداد للتوصل إلى حل. ومن ثم، تتشاطر لجنتنا الشعور بالإحباط الذي تم الإعراب عنه هنا اليوم في هذا المحفل إزاء الجمود الحالي في عملية السلام.

غير أنه مما أثلج صدرنا تجدد جهود المجموعة الرباعية لتمهيد السبيل أمام إجراء مفاوضات بناءة. وفي هذا الصدد، فإن البيان الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر، الذي اقترحت فيه المجموعة سلسلة تدابير وإطارا زمنيا سيجعلان التوصل إلى اتفاق سلام دائم بنهاية العام المقبل أمرا ممكنا، يتضمن عددا من العناصر الإيجابية، بما في ذلك العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ مع تبادل الأراضي، فضلا عن متطلبات الحد الأدنى المتمثلة في الوقف الكامل لبناء المستوطنات وتفكيك البؤر الاستيطانية. ونأمل أن تحسن المجموعة الرباعية والطرفان الاستفادة من هذه المبادئ وأن يطبقاها في الممارسة العملية، بما يمهد الطريق الوعرة لاستئناف مفاوضات مثمرة وذات مصداقية.

وبينما تثني اللجنة على الجهود الواضحة للمجموعة الرباعية للعودة إلى مفاوضات جدية، فإنها تعتقد أنه في ظل هذه المرحلة المضطربة، لن يكون بالإمكان النظر في عقد سلسلة جديدة من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية إلا إذا اتفق الطرفان بصفة عامة على المبادئ وغيرها من البارامترات وضمنتها المجموعة الرباعية.

وعلى الرغم من أن لجنتنا تؤيد بشدة استئناف المفاوضات، فإنه لا يمكننا أن نغفل عن الفجوة الكبيرة الموجودة بين العملية السياسية والحالة في الميدان. وفي الواقع، لم يكن هناك مطلقا هذا العدد الكبير من المستوطنات اليهودية على الأرض الفلسطينية. فمنذ أخر مناقشة مفتوحة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.6590)، وافقت إسرائيل على بناء ٩٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة هارحوما و ١ ١٠٠ في غيلو، دون أن ندخل في الحساب الكشف في تشرين الأول/أكتوبر عن خطط بخصوص غفعات هاماتوس، وهي مستوطنة واسعة وجديدة تماما تضم ٢ ٦٠٠ وحدة

سكنية في مدينة القدس. وهناك أيضا ١ ٦٠٠ وحدة في رامات شلومو و ٢٧٧ في مستوطنة ريميل و ١٠٠ في بيت أرييه. بل أن الحكومة الإسرائيلية أنشأت لجنة جديدة من أجل إضفاء الشرعية على المستوطنات غير المشروعة بموجب القانون الإسرائيلي، فيما تُسرع في الوقت نفسه وتيرة هدم مساكن الفلسطينيين وتشريدهم، وهي الإجراءات التي تضرر منها ٩٩٠ شخصا في شهر أيلول/سبتمبر وحده.

وتضم لجنتنا صوتها إلى المجتمع الدولي في إدانته بالإجماع للمستوطنات الإسرائيلية. ولا بد من أن نشير بلا كلل إلى أن هذه المستوطنات تتعارض مع أحكام القانون الدولي وخريطة الطريق. وهي تعرض جهود السلام للخطر وتشكل تهديدا طويل الأجل لقواعد إيجاد حل قائم على وجود دولتين. ويجب على وجه الخصوص إدانة ما حدث من تصعيد مؤخرا في الحملة المنسقة للاستفزاز والتدنيس والعنف التي ينفذها المستوطنون المتطرفون. وللأسف، فإن السلطات الإسرائيلية لا ترد على هذه الحملة بفرض الجزاءات الصارمة التي تتناسب مع هذه الحوادث.

وينبغي لمجلس الأمن والأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ اتخاذ تدابير حازمة وفورية لضمان احترام القانون الدولي وللحيلولة دون تسبب هذه الأعمال الجائرة في زيادة تصعيد العنف. لقد حان الوقت لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين من التهديد المزدوج المتمثل في إقامة المستوطنات على أرضهم والعنف المفرط من قبل المستعمرين.

ويسرني أن أشير إلى أنه منذ آخر بيان لي أمام المجلس (انظر S/PV.6590)، واصلت السلطة الفلسطينية تنفيذ برنامجها لبناء المؤسسات اللازمة لإقامة دولة فاعلة. واللجنة تحيط علما بطلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة، والذي ينظر فيه مجلس الأمن حاليا. وندعو المجلس والجمعية العامة إلى الموافقة على هذا الطلب. وتؤيد اللجنة أيضا دعوة الرئيس عباس للجمعية العامة إلى أن تطالب البلدان التي لم تعترف حتى الآن بالدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية بأن تفعل ذلك.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا الشديد إزاء حالة السجناء السياسيين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أن اللجنة ترحب بتبادل الأسرى الذي جرى مؤخرا بين إسرائيل وحركة حماس، بوساطة مصر، فإن اللجنة تدعو إلى الإفراج عن جميع السجناء القابعين في السجون الإسرائيلية.

إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قضية حساسة للغاية وذات أهمية كبيرة لعشرات الملايين من البشر في المنطقة وخارجها. وفي الأسابيع والشهور المقبلة، ينبغي للمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لحل هذه القضية، بإظهار شجاعته السياسية ووعي أكبر بمسؤولياته. هناك الكثير من التحديات، ولكن لا يمكننا أن نسمح بفشل آخر. ونحث المجلس على اتخاذ إجراءات بشأن المبادرات الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك: إقامة دولتين تعيشان في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وفي هذا الصدد، أؤكد لمجلس تعاون اللجنة الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة للمرة الأولى بصفتي الجديدة.

تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا؛ وكذلك جمهورية مولدوفا.

بداية، أود أن أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لشعب وحكومة تركيا في الخسائر المأساوية في الأرواح في الزلزال الذي وقع أمس، وكذلك لشعب وحكومة المملكة العربية السعودية في وفاة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

لقد اتخذت الأحداث التي جرت في أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الشهور الماضية أبعادا تاريخية حقا، لن تحدد شكل مستقبل المنطقة بأسرها فحسب، ولكن ستكون لها أيضا تداعيات تتجاوز كثيرا البلدان المعنية. والتغييرات الجذرية التي شهدناها في أنحاء العالم العربي تجعل ضرورة إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر إلحاحا. فقد أثبتت الأحداث الأخيرة بالفعل ضرورة الاهتمام بالتطلعات المشروعة لشعوب المنطقة، بما في ذلك تطلعات الفلسطينيين إلى دولتهم، وتطلعات الإسرائيليين إلى الأمن.

والبيانان اللذان أدلى بهما الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو أمام الجمعية العامة قبل بضعة أسابيع (انظر A/66/PV.19) يختلف كل منهما عن الآخر في جوانب عديدة، ولكنهما يتفقان في التعبير عن الحاجة للعودة إلى المفاوضات، ودعم حل الدولتين، وفي الرغبة في إيجاد حل سلمي وشامل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته للأطراف لاستئناف المفاوضات وفقاً للشروط، وفي إطار الجدول الزمني الذي حدده بيان المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتصريحات الإيجابية لكلا الطرفين في هذا الشأن. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية دور الرباعية في تسهيل استئناف المحادثات المباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين، ويذكّر باستعداده لدعم جميع الجهود الرامية إلى إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وفي ذلك الصدد، يعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد موقفه الواضح فيما يتعلق بالمعايير والمبادئ والقضايا، بما في ذلك الاستنتاجات التي توصّل إليها مجلس الشؤون الخارجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأيار/مايو ٢٠١١ وتموز/يوليه ٢٠١١، فضلاً عن البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن في ٢١ نيسان/أبريل (انظر S/PV.6520). ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً دعوة المجموعة الرباعية للطرفين إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية، واحترام التزامات كليهما بموجب خريطة الطريق.

وكانت كاثرين أشتون، ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، قد استضافت اجتماعاً لمبعوثي المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط في ٩ تشرين الأول/أكتوبر في بروكسل بهدف متابعة بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر. ونتيجة لذلك الاجتماع، سوف توجه الدعوة إلى كلا الطرفين للاجتماع بمبعوثي المجموعة الرباعية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في القدس. وسوف يناقش في ذلك الاجتماع جدول الأعمال وأساليب العمل المتعلقة بالمفاوضات.

والاتحاد الأوروبي يشجب القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخراً بشأن المضي قدما في توسيع مستوطنتي غيلو وغيفات هموت، الذي يتعارض مع جهود المجموعة الرباعية. ويستنكر الاتحاد الأوروبي الخطوات الرامية إلى تقنين المنازل في المراكز الاستيطانية غير القانونية على مشارف الضفة الغربية، بموجب القانون الإسرائيلي. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على عدم شرعية المستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، بموجب القانون الدولي، وأنها تشكل عائقا أمام تحقيق السلام، وتهدد باستحالة التوصل إلى حل الدولتين. وعليه، يجب أن تتوقف جميع الأنشطة الاستيطانية،

بما في ذلك في القدس الشرقية، فوراً. كما يجب التخلي عن الخطط الرامية إلى بناء وحدات سكنية استيطانية جديدة. ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضاً كلا الطرفين إلى تجنب الخطوات التي تتعارض مع جهود المجموعة الرباعية الهادفة إلى استئناف المفاوضات.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي من أكبر الداعمين والمساهمين في جهود بناء الدولة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج التي خلصت إليها التقارير والتي أكدت أن السلطة الفلسطينية تجاوزت عتبة الدولة القادرة على أداء وظيفتها في القطاعات الرئيسية التي تمت دراستها من قبل كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأنه يمكن مقارنة المؤسسات الفلسطينية على نحو مؤات بمثيلاتها في الدول المستقرة. ويتوقع الاتحاد الأوروبي أن تواصل السلطة الفلسطينية جهود بناء المؤسسات، والمحافظة على المعايير الحالية، فيما يتعلق بإدارة المال العام، بطريقة تتسم بالشفافية والفعالية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم الجهود الناجحة التي تبذلها السلطة الفلسطينية في بناء الدولة. غير أن الأزمة المالية الحالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية تهدد بتقويض الإنجازات التي تحققت في بناء المؤسسات حتى الآن. ولذلك، يشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة توفير دعم إضافي ويمكن التنبؤ به للسلطة الفلسطينية، ويدعو إلى تقاسم عادل للأعباء مع الجهات الدولية المانحة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تنظيم مؤتمر جديد للجهات المانحة في باريس، في إطار استئناف عملية السلام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بإطلاق سراح الرقيب أول الإسرائيلي جلعاد شاليط. فعودته إلى وطنه بعد خمس سنوات في الأسر، تضع حداً للمحنة الطويلة التي عانى منها وأسرته. ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يكون للإفراج عنه، وما يتصل بذلك من تبادل للأسرى، أثر إيجابي على عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن يشجع الطرفين على المضي في اتخاذ خطوات للتهدئة.

ولا تزال الحالة في قطاع غزة تثير قلق الاتحاد الأوروبي، بوجه خاص. وينبغي فتح المعابر من أجل السماح بتدفق المساعدات الإنسانية، والواردات والصادرات من البضائع التجارية، وكذلك لتنقل الأفراد بين غزة والضفة الغربية، في ذات الوقت الذي تتم فيه معالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة. ويعتبر الاستمرار في إزالة القيود المفروضة على الدخول والتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة أمراً ضرورياً يسمح بزيادة الاستثمارات وتنمية الاقتصاد والبنية التحتية. ويذكّر الاتحاد الأوروبي باستعداده للمساعدة في إعادة إعمار قطاع غزة، وعملية انتعاشه الاقتصادي، عبر شراكة وثيقة مع السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، بما ينسجم والقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وعلى أساس اتفاقية المعابر الموقعة عام ٢٠٠٥.

ختاماً، وفيما يتعلق بسوريا، يدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات استمرار القمع الوحشي الذي يقوده النظام السوري ضد شعبه، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع، بما في ذلك عمليات القتل، والاعتقال والتعذيب الجماعيين للمدنيين، والمحتجين السلميين وأقاربهم، على نحو يرقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية. ويدين الاتحاد الأوروبي أيضاً، الأعمال الرامية إلى التحريض على الصراع بين الأعراق والطوائف، وكذلك الاغتيالات التي تستهدف شخصيات سياسية بارزة، مثل مشعل تمو. ووفقاً لبيانات المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالنيابة، قتل أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص، من بينهم أطفال، منذ بدء الاضطرابات. ويستنكر الاتحاد الأوروبي هذه الوفيات، ويقدم تعازيه لأُسر الضحايا. ويطالب الاتحاد

الأوروبي السلطات السورية بإنهاء العنف فوراً لتفادي المزيد من إراقة الدماء. ويجب مساءلة المسؤولين عن القمع، أو المتورطين فيه، من قبل المجتمع الدولي. ولا بد أن يتنحى الرئيس الأسد، ويسمح بعملية انتقال سياسي في سوريا.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بخيبة أمل عميقة، جراء عدم تمكن مجلس الأمن بعد من اعتماد قرار بشأن التطورات الجارية في سورية، على الرغم من استمرار الانتهاكات الوحشية من قبل الرئيس الأسد ونظامه شهورا. والاتحاد الأوروبي سيواصل المطالبة بإجراءات فعالة من قبل الأمم المتحدة، بهدف زيادة الضغوط الدولية، ويحث جميع أعضاء مجلس الأمن على تحمل مسؤولياتهم في ما يتعلق بالحالة في سوريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد لو هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

ويعرب وفد بلدي عن عميق تعازيه لحكومة وشعب تركيا، ولأسر ضحايا الزلزال الذي ضرب تركيا يوم الأحد. كما نعرب عن عميق تعازينا لشعب وحكومة المملكة العربية السعودية لوفاة ولي العهد.

ويود الوفد الفيتنامي أن يتوجه إليكم بالشكر، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في يوم الأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، لإحاطته الإعلامية الشاملة.

تؤيد فييت نام البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

فعلى امتداد ما يزيد على ٦٠ عاما، ظلت منطقة الشرق الأوسط تشهد الكثير من الحروب وإراقة الدماء. ولا يزال الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني يعيشون مشردين عن وطنهم، وفي ظروف عصيبة، بسبب الحصار، ويخضعون للهجمات الوحشية بمختلف الأشكال. ولا يزال الشعب الفلسطيني محروماً من حقوقه الأساسية والثابتة في تقرير مصيره، وفي مقدمتها حقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة.

وكان الجانب الفلسطيني قد قدم خطة لتحقيق السلام منذ أكثر من عقد مضى، عندما انعقدت الجمعية العامة في عام ١٩٩٨ للنظر في قضية فلسطين.

ولدت الظروف الجديدة آمالا جديدة في تسوية سلمية عادلة ودائمة تتماشى مع المصالح المشروعة لجميع الأطراف. اتخذت فلسطين قرارات صعبة وكما قال الرئيس محمود عباس، ”فقد اعتمدنا طريق العدل النسبي“ (A/66/PV.19). والبرهان الواضح هو اتفاق الفلسطينيين على إقامة دولة فلسطين فوق ٢٢ في المائة فقط من أراضي فلسطين التاريخية.

لكن عملية السلام وصلت بسرعة إلى مرحلة توقف لأن إسرائيل لا تزال ترفض الانخراط في قضايا يعضدها القانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة، وكثفت تشييد المستوطنات على أراضي دولة فلسطين. وفي حين ندرك الشواغل المشروعة للطرفين، فإننا نثق أن الوقائع في الشرق الأوسط خلال العقود الستة الماضية تبين الآن أن تلك الشواغل لا ينبغي ولا يمكن معالجتها إلا في إطار المفاوضات الجادة التي تغطي جميع القضايا أنفة الذكر.

تتابع فييت نام عن كثب التطورات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وتؤيد بقوة كفاح وحقوق الشعب الفلسطيني وكل الجهود الرامية

إلى تحقيق السلام في المنطقة. ونظرا إلى الجمود الطويل الأمد واستمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الشعب الفلسطيني، ونظرا لقوة الانجازات المعترف بها دوليا للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني في بناء دولته، قدم الرئيس محمود عباس، باسم دولة وشعب فلسطين وممارسة لحقوقهم غير القابلة للتصرف، طلب دولة فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. تؤيد فييت نام إرادة دولة وشعب فلسطين.

وتؤيد فلسطين أيضا المفاوضات بين الطرفين المعنيين وترحب بتجديد الجهود من جانب المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة والأمم المتحدة بهدف المساعدة في تشجيع المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بشأن جميع القضايا الجوهرية. وندعو إلى زيادة الجهود من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والمجموعة الرباعية، بهدف معالجة الأزمة السياسية والإنسانية الراهنة وتعزيز حل سلمي عادل ودائم وشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومرجعيات مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، التي تشدد، في جملة أمور، على مبدأ الأرض مقابل السلام وحق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام وأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

السيد الجرمن (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، أتقدم بالإعراب عن أحر التعازي للمملكة العربية السعودية رئاسة وحكومة وشعبا لوفاة المغفور له سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران. كما أعرب أيضا عن عزائنا لتركيا لتعرضها مؤخرا لكارثة زلزال تسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا.

إن الإحاطة الإعلامية الدورية التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، صباح اليوم أمام هذه الجلسة إنما عكست حجم المعاناة المتنامية التي لا يزال يواجهها الشعب الفلسطيني من جراء تواصل سياسات العدوان والاحتلال التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية. ويتمثل أخطرها في حملة توسيعها المتواصل للمستوطنات غير القانونية في عمق المدن والقرى الفلسطينية وهدمها ومصادرها للأراضي والمنازل والممتلكات الفلسطينية ومواصلة حصارها لقطاع غزة. إننا، إذ ندين كافة هذه الممارسات الإسرائيلية الخطيرة، التي زادت تدهور الأوضاع الإنسانية الراهنة للشعب الفلسطيني إلى أدنى مستوى، بل وكانت سببا مباشرا في فشل مفاوضات السلام وتنامي حالة الاحتقان والتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

كما ونحذر من أن استمرار تجاهل المجتمع الدولي لجملة هذه الانتهاكات والتدابير الإسرائيلية الأحادية الجانب سيشجع إسرائيل على الاستمرار في ممارساتها الرامية إلى تكريس حالة احتلالها للأراضي والممتلكات الفلسطينية، لا سيما في مدينة القدس الشريف، من أجل تغيير طابعها الديمغرافي والتاريخي والديني.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تطالب المجتمع الدولي، اليوم أكثر من أي وقت مضى، وبالأخص مجلس الأمن الدولي، بتحمل كامل مسؤولياته، بما في ذلك اتخاذه لكل ما يلزم من إجراءات جادة وفاعلة تكفل حمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الوقف الفوري لكل نشاطها الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية وإلغائها لكل القرارات والإجراءات غير القانونية الأخرى الأحادية الجانب التي اتخذتها في هذا الخصوص ورفعها العاجل لحصارها عن قطاع غزة.

ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي حجم المساعدات الإنسانية والاقتصادية والمالية التي يقدمها للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية من أجل تمكينه من التغلب على التحديات الكبيرة التي يواجهها.

إن جلسة مجلس الأمن اليوم تكتسي أهمية سياسية خاصة، نظرا لأنها تأتي في أعقاب تقديم السلطة الفلسطينية طلب قبول عضوية دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. إن دولة الإمارات، وإذ تساند استحقاق هذا الطلب التاريخي للشعب الفلسطيني، وخصوصا بعد إيفاء السلطة لالتزاماتها ببناء برنامج مؤسسات الدولة الفلسطينية، وباعتراف المجموعة الرباعية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تأمل في أن تتوصل مناقشات مجلس الأمن إلى إجماع قريب يسهم في تمكين المجلس من اتخاذ قرار يوصي فيه الجمعية العامة بقبول هذا الطلب الفلسطيني في أسرع وقت ممكن، وبما ينسجم مع مواقف الأغلبية الساحقة من دول العالم، التي أعلنت اعترافها الرسمي بدولة فلسطين المستقلة على أساس حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا لمبادئ قرارات الشرعية الدولية ومؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية والرؤية القائمة على حل الدولتين التي نص عليها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) (١٩٤٧) والمتعلق بإنشاء الدولتين على أرض فلسطين، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبالأخص القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن إجراء قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة لا يعني على الإطلاق إغلاق الباب أمام استمرار مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، بل سيكون بمثابة خطوة داعمة لهذه الجهود المبذولة حاليا من أجل استئناف مفاوضات السلام.

إن توقف المشاورات التي أجرتها المجموعة الرباعية يعود بالدرجة الأولى إلى عدم التزام إسرائيل بخطة عمل المجموعة. كما أن الاستئناف العاجل وغير المشروط لهذه المفاوضات يتطلب كخطوة أولى إلزام إسرائيل بالوقف الفوري والشامل لكل نشاطها الاستيطاني غير القانوني في جميع أرجاء الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية. كما ويتطلب الأمر أيضا الالتزام بجدول زمني واضح ومحدد المدة لهذه المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة قائمة على مبدأ الدولتين.

إننا، وإذ تابعنا باهتمام عملية تبادل الأسرى الأخيرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، نعرب عن ترحيبنا بالجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية الشقيقة بهذا الخصوص. ونطالب إسرائيل بالإفراج العاجل وغير المشروط عن آلاف الفلسطينيين الذين لا يزالون معتقلين في ظل ظروف صعبة وغير قانونية في السجون والمراكز الإسرائيلية. كما ونشدد على أهمية اتخاذ المجتمع الدولي التدابير العملية الكفيلة بحماية المدنيين الفلسطينيين وضمان المساءلة عن جميع الإجراءات غير القانونية والانتهاكات الفادحة التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الإنساني الدولي في حق الشعب الفلسطيني.

وأخيرا، إننا نجدد رفضنا وإدانتنا لجميع الإجراءات غير القانونية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري، ونعتبرها باطلة ولاغية. كما وندين انتهاكات إسرائيل المتكررة لسيادة لبنان، ونطالب المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بواجباتها المحددة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وفي مقدمتها تنفيذ انسحابها العسكري من باقي الأراضي اللبنانية.

ختاما، نأمل ألا يتقاعس مجلس الأمن الدولي مجددا في اتخاذ الإجراءات الحاسمة المطلوبة في إطار مسؤولياته من

أجل ضمان دعم جهود إحياء فرص السلام والأمن الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد فاليرو برسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تتوجه بالشكر للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. ونحن نؤيد البيان الذي أدلى به سعادة السفير ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

منذ عام ١٩٤٨، تاريخ إعلان الدولة الإسرائيلية، طرد الشعب الفلسطيني من أراضيه، وأذل واستغل من قبل سلطة الاحتلال. واليوم، ما زالت أجيال كاملة من المواطنين الفلسطينيين تدفع ثمنا غاليا في المنافي والاغتراب والتقويض الممنهج لحقوقها الإنسانية.

إن القرار التاريخي للسلطات الفلسطينية المتمثل في مطالبة مجلس الأمن بدعم الاعتراف الدولي بها كدولة لها كامل الحقوق في الأمم المتحدة، هو بمثابة مطالبة بالعدالة وإعادة تأكيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. لقد أطلقت حكومة الولايات المتحدة حملة لإحباط الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بجعلها مشروطة باستئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، بتيسير من المجموعة الرباعية. وهي بتلك الطريقة تسعى إلى تأخير أو عرقلة الطلب الدولي التاريخي الذي يدعو إلى إنشاء تلك الدولة.

لقد اعترفت جمهورية فنزويلا البوليفارية دبلوماسيا بالدولة الفلسطينية في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وتتوفر لفلسطين كل المعايير القانونية والسياسية والأخلاقية الدولية للتأهل كدولة ذات سيادة، وفقا للقانون الدولي. وبعد كل هذه العقود من التأخير، أثبتت فلسطين نفسها كعضو بقوة القانون في المجتمع الدولي. وإسرائيل ببنائها للجدار العازل العنصري الذي لا مبرر له، وفرضها لمستوطنات احتلال جديدة، وحصارها الغاشم والمستمر لقطاع غزة، إلى جانب العنف المؤسسي، إنما تسد الطريق أمام تسوية تفاوضية بين الطرفين.

إن في سجون حكومة إسرائيل حاليا أكثر من ٦ ٠٠٠ سجين، بينهم أكثر من ٢٨٠ طفلا، بعضهم سنه أقل من ١٢ سنة. ويؤسفنا وجود أطفال بين الأشخاص المحرومين من الحرية. ويوضح ذلك الطابع غير الإنساني للحكومة الإسرائيلية، ولأولئك الذين يدافعون عن هذه الممارسات وهذه الأعمال التي تستهدف تغيير التركيبة السكانية، وطبيعة وتكوين الأراضي الفلسطينية، انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة.

إن حكومة إسرائيل قد قوضت لفترة طويلة مبادئ الأمم المتحدة. والقانون الدولي يمنع إسرائيل من الغزو والاستعمار واعتباره امتدادا طبيعيا. لذلك، فإن فنزويلا تدعو مجلس الأمن مرة أخرى لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان احترام دولة إسرائيل لجميع القرارات ذات الصلة ولالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي.

وفنزويلا تؤكد من جديد دعمها الكامل لاعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها. كما أنها تؤيد التعويض وعودة ٥٠ في المائة من السكان الفلسطينيين الذين يجدون أنفسهم مشتتين في جميع أنحاء العالم، وذلك وفقا للقرار ١٩٤١ (٢٠١٠).

إننا نشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلها حكومة الرئيس بشار الأسد للحفاظ على وحدة وسلامة واستقرار البلد،

المحاصر من قبل الامبريالية. إن استقرار سورية ضروري للسلام في الشرق الأوسط.

وتؤكد فنزويلا من جديد على ضرورة انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل، عملا بالقرار ٤٩٨ (١٩٨١) واحتراما للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٤٨ (١٩٧٤). كما نجدد دعوتنا لدولة إسرائيل إلى احترام سيادة لبنان، وتجنب المزيد من الصراع مثل ما حدث في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ولا يمكن التوصل إلى حلول بناءة إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وفقا لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ولا يوجد مبرر لطرد الفلسطينيين من أراضيهم، وتكرار القصف العشوائي للبنان واحتلال إسرائيل للجولان السوري. وتلك انتهاكات صارخة للمبادئ الأساسية للقانونين الإنساني والدولي، ولا مثيل لها في التاريخ الحديث.

وكما قال وزيرنا للشؤون الخارجية، نيكولاس مادوروس موروس، عندما تلا رسالة من رئيس الجمهورية، هوغو شافيز فرياس، أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر:

> ”إن فنزويلا تؤكد هنا تضامنها غير المشروط مع الشعب الفلسطيني ودعمها غير المحدود للقضية الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك، بطبيعة الحال، القبول الفوري لفلسطين في الأمم المتحدة كدولة كاملة العضوية“ (A/66/PV.29).

لقد حان الوقت لتحرير الشعب الفلسطيني، الأمر الذي سيتحقق بدعم شعوب العالم. والرئيس شافيز توقع بتفاؤل في رسالته، بأن فلسطين ستحيا وستنتصر. ونحن نتمنى لفلسطين الحرة وذات السيادة والمستقلة عمرا مديدا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، اسمحي لي بداية أن أقدم كل التعازي للشقيقة المملكة العربية السعودية حكومة وشعبا على فقدان ولي العهد. كما أعبر عن حزننا الشديد وتعاطفنا مع تركيا أيضا حكومة وشعبا جراء الهزة الأرضية الأليمة التي ألمت بالبلاد.

إن كلا البلدين جار وشقيق بالنسبة لبلادي. ونحن نشعر أن ما يجري في أحدهما أو كلاهما كأنه يجري في سوريا والعكس صحيح.

يعرب وفد بلادي عن شكره الجزيل لكم على عقد هذه الجلسة العلنية لمناقشة بند الحالة في الشرق الأوسط. وهو البند الهام المتعلق أساسا بكيفية إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية وكيفية وقف ممارساتها العدوانية واللاإنسانية الممنهجة هناك، والتي تتناقض وأبسط مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. هذه الممارسات التي تجري على مرأى ومسمع ممن ينصبون أنفسهم حماة لهذه القوانين.

الجميع هنا يعرف بأن البند قيد المناقشة، والمعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“، إنما يعنى أساسا بالصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وليس بأي مسألة أخرى خارجة عن التعريف التاريخي لهذا البند. حيث إن البعض، وللأسف، وبدلا من أن يركز على مضمون هذا التعريف لهذا البند، وبدلا من أن يركز على مضمون وهدف هذا البند، تراه يحاول إقحام مواضيع لا علاقة لها بذلك بهدف إضعاف مرجعية البند وتغييب مسألة إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وتمييع الاستحقاق الهام المطروح أمام المجلس فيما يخص عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، عضوية كاملة.

في هذا السياق، نشير إلى أن الوقائع والمعطيات تؤكد أن ما يجري في منطقتنا من توترات وأزمات هو شديد الارتباط بالصراع العربي الإسرائيلي. وهو يهدف لتخفيف الضغط السياسي والدبلوماسي الدولي عن إسرائيل وعن بعض الدول التي تقف في وجه المطالب الفلسطينية المحقة، وهي المطالب التي تحظى بإجماع دولي، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية ووقف الاستيطان. حيث تسعى بعض الدول إلى ضرب استقرار المنطقة الإقليمي، وإشعال حرب إقليمية، سيكون لها نتائج كارثية على كل دول المنطقة بدون استثناء. كيف يفعلون ذلك؟ الإجابة بسيطة: يقومون بتحريض دول المنطقة ضد بعضها البعض تحت ذرائع مختلفة. ويسعون كذلك إلى محاولة تغيير الواقع العربي عبر فتح جبهات عربية داخلية لا تخدم في نهاية المطاف إلا مصلحة إسرائيل. وإذا كان هناك ما يسمى بالربيع العربي، فالسؤال المطروح هو، كيف يستقيم فصل الربيع الجميل مع سفك الدماء ومع الحروب ومع الاعتداءات ومع التدخل في الشؤون الداخلية للدول. هل هذا هو تعريف الربيع؟

نجتمع اليوم في وقت يمر به الصراع العربي الإسرائيلي بمرحلة هامة من تاريخه، أصبح فيها من غير المقبول، لا بل من غير المفهوم، أن يبقى مجلس الأمن مكتوف الأيدي تجاه إسرائيل وسياساتها العدوانية واللاإنسانية. ونعتقد، في هذا الصدد، أن لدى مجلس الأمن الآن فرصة هامة ليثبت أنه قادر على القيام بدوره وفقا للميثاق، من خلال الموافقة على المطلب الفلسطيني العادل المدعوم دوليا بالاعتراف بدولة فلسطين المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وذلك انسجاما مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وهي قرارات صدرت تحت قبة هذه الشرعية الدولية وصار عددها يناهز الألف قرار.

في إطار نفس السياسة المتحدية للشرعية الدولية، ما زالت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم، سوريا، كما ترفض الانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل قرارا لاغيا وباطلا وليس له أي أثر قانوني. كما تستمر إسرائيل في سياسات الإرهاب والقمع بحق المواطنين السوريين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي في الجولان، هذا ناهيك عن بدء سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إطار حملتها المستمرة لتقطيع أوصال الجولان السوري المحتل وفصله عن عمقه وتواصله الجغرافي مع وطنه الأم سوريا، ببناء جدار عازل وجدار فصل عنصري في الجولان شرقي بلدة مجدل شمس، يهدف إلى تكريس واقع سياسي وأمني جديد تريد إسرائيل منه أن يلقي بظلاله على أي مفاوضات سلام في المستقبل، تتعلق بالجولان المحتل. ولقد نقلنا إلى عناية الأمين العام والى عناية أعضاء هذا المجلس الموقر شكاوى رسمية بهذا الخصوص، مطالبين الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياتهما واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة بحق إسرائيل بشكل فوري لوقف هذا الإجراء الذي ينتهك بشكل صارخ أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). ويؤسفنا أن نسجل أمامكم، اليوم، أن هذه الشكاوى لم تلق أذانا صاغية، وقد ساءنا اليوم أيضا عدم تطرق وكيل الأمين العام في إحاطته الإعلامية إلى الجولان السوري المحتل.

إن خيار السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحل عادل لقضية اللاجئين استنادا إلى القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨. كل

ذلك بعيدا عن أي حلول جزئية تسويفية أو مرحلية في هذا الشأن. لقد دخل طريق السلام في المنطقة في نفق مظلم ومسدود بسبب التعنت الإسرائيلي المدعوم أمريكيا ومن قبل بعض الدول الأوروبية دعما غير محدود، الأمر الذي عمق الشعور بالإحباط لدى العرب ولدى الفلسطينيين وزاد في تأجيج الغضب العربي.إن العائق الوحيد في وجه السلام في المنطقة هو إسرائيل وهذا ما يعترف به حتى المسؤولون الإسرائيليون أنفسهم. لنأخذ على سبيل المثال فقط ما قاله رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق الجنرال أوري ساغي، والذي شارك في مفاوضات شيفردزتاون في عام ٢٠٠٠ تحت رعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون آنذاك، لقد أوضح الجنرال أوري ساغي في كتابه الصادر مؤخرا تحت عنوان ''اليد التي جُمِدت: لماذا تخشى إسرائيل السلام مع سوريا أكثر من الحرب معها'' هذا هو عنوان الكتاب. قال الجنرال أوري ساغي إن إسرائيل قد عملت ما في وسعها من أجل إحباط أي تسوية مع سوريا وإن إيهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك قد افشل عملية السلام مع سوريا. وكلنا نعرف أن الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون قد تطرق إلى نفس المسألة في مذكراته وكشف النقاب عن مسؤولية إسرائيل آنذاك في إفشال المفاوضات مع سوريا.

إننا فعلا نشعر بالقلق والأسف الشديدين إزاء تكرار تطرق بعض المندوبين الدائمين في بياناتهم ضمن بند الحالة في الشرق الأوسط اليوم إلى الأوضاع الجارية في بلدي سوريا بذات اللغة العدائية والاستفزازية المعتادة، الهادفة إلى التحريض على الانقلاب على الحكومات الشرعية ونشر عدم الاستقرار والفوضى والتلاعب بمصائر الشعوب. والمثير للدهشة أن هذه الدول التي تدعي زيفا الحرص على استقرار سوريا وأمنها، ما زالت حتى الآن ترفض تشجيع الحوار الوطني في سوريا، وترفض تشجيع الإصلاحات الجارية الجدية في سوريا في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الشامل، والذي من المفترض تنفيذه بالكامل خلال فترة لا تتعدى الستة أشهر. وفي هذا الإطار، نود أن نشير إلى أنه، وفي إطار متابعة تنفيذ هذا البرنامج الإصلاحي الشامل، فقد تم خلال الأيام القليلة الماضية تشكيل لجنة لوضع دستور جديد للبلد، متطور وعصري يلبي تطلعات الشعب السوري. كما أنه سيصدر خلال أيام قرار جمهوري بتشكيل اللجنة التحضيرية للحوار الوطني الشامل الذي من المفترض أن يعقد في غضون شهر برئاسة الرئيس السوري نفسه، الدكتور بشار الأسد.

لن نستخدم حق الرد، سيدتي الرئيسة، على ما ورد في بيانات بعض الزملاء، لأننا نؤمن بأن هذا البند لا علاقة له بمناوراتهم وألاعيبهم الرامية حصرا إلى إبعاد الانتباه عن استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، والتعمية عما تقوم به هناك من جرائم واستيطان وتطاول يومي على لغة القانون والشرعية الدولية التي تمثلها مئات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن نفسه، الذي يجلسون على مقاعده. ختاما، سيدتي الرئيسة، إن بلدي يدين بأشد العبارات ما ورد من عبارات غير لائقة دبلوماسيا على لسان ممثل الاتحاد الأوروبي والبعض القليل الآخر من المتحدثين بحق بلدي وقيادته السياسية.

إن احترامنا لما تمثله الأمم المتحدة من قيم ومرجعية تجعلنا نعزف عن الرد على تلك العبارات الخارجة عن أدبيات السياسة وأصول الدبلوماسية والتي تنتهك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. لن نصف حكومات السادة المندوبين أولئك الذين تطرقوا لبلدي بتلك العبارات، لن نصف حكوماتهم بأنها أنظمة، سنتوقف عند استخدامنا للعبارات الدبلوماسية والسياسية اللائقة في هذا المجلس، احتراما لكم جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن عقد مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين في يوم الأمم المتحدة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، يحمل معنى رمزيا كبيرا. ترجع محاولة إقامة دولة فلسطينية إلى خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، وما بعده. وفي عام ١٩٤٩، صوتت النرويج لصالح قبول إسرائيل دولة عضوا في الأمم المتحدة. واستندنا، وقتئذ، في قرارنا إلى الإعلانات والتفسيرات المقدمة من جانب إسرائيل. وأوضحت إسرائيل بإقناع لماذا لا ينبغي أن ينتظر الاعتراف والعضوية حل قضايا الوضع النهائي المعلقة.

ومنذ ذلك الحين، استندت السياسة النرويجية إلى رؤية الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولذلك فإن النرويج مستعدة للاعتراف بدولة فلسطينية. وفي نفس الوقت، ندعم جميع الجهود الدولية المفضية إلى اتفاق شامل بشأن قضايا الوضع النهائي المعلقة، بما في ذلك الجهود الأخيرة التي بذلتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط لاستئناف محادثات موضوعية بين الطرفين.

لقد وقفت النرويج باستمرار إلى جانب إسرائيل وحقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقا للقانون الدولي. وأيدنا أيضا الحق الفلسطيني في إقامة دولة وبناء السلطة الفلسطينية.

لقد أكدت مجموعة الجهات المانحة لدعم السلطة الفلسطينية، في آخر اجتماع لها في أيلول/سبتمبر، نجاح بناء المؤسسات الفلسطينية. ودقق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة في أداء المؤسسات العامة الفلسطينية. وكان استنتاجهم المشترك أن الفلسطينيين قادرون على نحو كامل على إدارة دولة. لقد نجح رئيس الوزراء فياض في تحقيق ما وعد به قبل عامين، ألا وهو، إقامة الأساس المؤسسي اللازم لتحقيق الاعتراف الدولي بدولة فلسطينية.

وكرر الرئيس عباس أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ضرورة تسوية قضايا الوضع النهائي من خلال المفاوضات (انظر A/66/PV.19). وعلاوة على ذلك، كفل للجمعية العامة التزام السلطة الفلسطينية بالامتثال لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

ونحيط علما بالطلب الفلسطيني للحصول على عضوية الأمم المتحدة، الذي ينظر مجلس الأمن فيه الآن. وننتظر نتيجة مداولات المجلس. وإذا قررت السلطة الفلسطينية، في الوقت المناسب، التوجه إلى الجمعية العامة، سوف تنظر النرويج في جميع المطالب المشروعة المطروحة. إن الاعتراف بدولة والانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة مسألتان تعالجان على أفضل وجه في الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة في نيويورك.

ويظل الاحتلال واستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة يشكلان عقبة رئيسية أمام قيام دولة فلسطينية فعالة والبناء الكامل للمؤسسات. وتشعر النرويج بالقلق الشديد إزاء الآثار الخطيرة للخطط الأخيرة من قبيل تلك الخاصة بمردوت غيلو وغيفعات هاماتوس، وغيرها من التوسعات الاستيطانية المقررة، على السلام والأمن. إن هذه الإجراءات تغير بسرعة حالة الأراضي المحيطة بالقدس، في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية. إنها تقوض المفاوضات وقد تجعل قريبا رؤية الدولتين غير قابلة للتحقيق. لقد رفض الأمين العام والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية جميعا مشروعية هذه الإجراءات الأحادية الجانب.

وترحب النرويج بالاتفاق بشأن إطلاق سراح جلعاد شليط وتبادل الأسرى. لقد انتهى الآن الانتظار الطويل

للأسر. كان موقف النرويج، منذ البداية، أن سجن شاليط غير مقبول، وكنا من بين البلدان التي تعمل بنشاط من أجل إطلاق سراحه. ونتوقع أن تكون للاتفاق آثار على الحالة في الضفة الغربية وغزة خلال الأسابيع القليلة القادمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب): السيدة الرئيسة، أود أولا أن أعبر باسم الوفد المغربي للمملكة العربية السعودية الشقيقة عن تعازينا الحارة إثر وفاة المشمول برحمة الله ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته. كما أقدم أحر التعازي والمواساة لإخواننا في تركيا عقب الزلزال الذي ضرب هذا البلد الشقيق.

والشكر موصول لكم، السيدة الرئيسة، لدعوتكم إلى عقد هذه الجلسة العامة لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. والشكر كذلك للسيد لين باسكو، على عرضه القيم.

تؤيد المملكة المغربية، كعادتها، بيانات السادة ممثلي مصر وكازاخستان وقطر باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية، على التوالي.

يأتي انعقاد جلستنا هذه بعد أسابيع قليلة فقط من الخطاب التاريخي الذي ألقاه السيد محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية أمام الجمعية العامة الذي طالب فيه بالعضوية الكاملة لفلسطين في منظمة الأمم المتحدة كدولة تتمتع بسيادتها التامة على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وإيمانا منها بعدالة ومشروعية القضية الفلسطينية، فإن المملكة المغربية، كما عبرت عن ذلك خلال المناقشة العامة للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، تجدد من هذا المنبر التأكيد على دعمها المطلق والمتواصل والفعال لهذا الطلب الذي قدمته القيادة الفلسطينية نيابة عن الشعب الفلسطيني. ونأمل أن تؤدي المشاورات الجارية بين أعضاء مجلس الأمن إلى الاستجابة لهذا الطلب المشروع في أقرب الآجال، خصوصا وأننا نعلم أن هناك إجماعا دوليا حول حل الدولتين، إضافة إلى الاعتراف الدولي الواسع بالدولة الفلسطينية وكذلك إقرار عدد كبير من المنظمات الدولية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة، بأن المؤسسات والبنيات الفلسطينية على أتم الاستعداد لتحمل مسؤولية الدولة المستقلة.

تجتاز القضية الفلسطينية في الوقت الراهن منعطفا تاريخيا حاسما يتطلب منها جميعا التحلي بروح من المسؤولية العالية لكي نحقق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني. والجمود الذي يطال مسلسل السلام منذ مدة طويلة لا ينذر بخير ويمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على الأمن والسلم في المنطقة. وإن هذا الطريق المسدود والأفق المتعلق اللذين آل إليهما مسلسل المفاوضات هما نتيجة حتمية لسياسة القوة والتعنت وفرض الأمر الواقع التي تنهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي. فعوض أن تتعامل إسرائيل بإيجابية مع مختلف المبادرات الدولية لإحياء عملية السلام، أبت إلا أن تستمر، بل وتكثف من سياسة تغيير الوقائع على الأرض بما في ذلك الاستيطان، والاعتقال الممنهج، وهدم ومصادرة الأراضي، وطرد السكان الفلسطينيين الأصليين وتجريدهم من ممتلكاتهم، إضافة إلى اللجوء إلى سياسات العقاب الجماعي واستعمال العنف المفرط.

وآخر دليل على هذه السياسة غير المسؤولة هو إقدام الحكومة الإسرائيلية، يوم الجمعة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، على التصريح ببناء ٢ ٦١٠ وحدات استيطانية غير مشروعة في حي باب صفافة بمدينة القدس الشرقية المحتلة والذي يعتبر آخر حلقة في المخطط الهادف إلى قطع هذه المدينة عن باقي الضفة الغربية.

وتعبر المملكة المغربية، على غرار الأمين العام للأمم المتحدة، عن عميق قلقها تجاه هذه الخطوة التصعيدية الخطيرة وغير المشروعة والمنافية لكل القوانين والأعراف الدولية وكذلك للاتفاقات السابقة المبرمة بين الأطراف برعاية دولية.

وانطلاقا من الأهمية المحورية التي تحتلها مدينة القدس بالنسبة إلى الحل النهائي لأزمة الشرق الأوسط ومكانتها الروحية بالنسبة إلى الديانات السماوية الثلاث، فإن بلادي التي يترأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس، لجنة القدس تندد بكل ما من شأنه المس بالمعالم الدينية والحضارية والتاريخية للقدس الشرقية أو تغيير تركيبتها الديمغرافية.

لقد سبق لمجلس الأمن أن أكد غير مرة على عدم قانونية القرارات الأحادية الجانب التي اتخذتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية في القدس الشرقية وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويبقى الآن على المجلس أن يفعل هذه القرارات ويضع حدا لهذه الممارسات التي ترهن الحل النهائي وتقوض آفاق إنجازه.

إن المجموعة الدولية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة، مطالبة على نحو عاجل بالوفاء بالتزاماتها القانونية والسياسية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، من خلال تمكينه من حقوقه الكاملة والمشروعة.

وفي هذا الإطار، تدعم المملكة المغربية الجهود الدولية والإقليمية، وخصوصا تلك المنبثقة عن الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والرباعية الدولية بما في ذلك مبادرة هذه الأخيرة المدرجة في البيان الذي اعتمدته في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، من أجل إحياء عملية السلام، التي تعتبر خيارا لا رجعة فيه، والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل بلوغ حل نهائي وشامل على أساس سقف زمني محدد وبناء على قرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، والمبادرة العربية، وخارطة الطريق، إضافة إلى الاتفاقات المبرمة سلفا بين الأطراف.

ومما لا شك فيه، أن السلطة الفلسطينية ومعها المجموعة الدولية قد أبانتا ولا تزالان عن روح عالية من المسؤولية وعلى احترام تام لأسس المفاوضات وللالتزامات المرتبطة بها كطريق أوحد لبلوغ السلام الشامل والعادل.

إننا نعتقد جازمين، بأن أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط يرتبطان أساسا باحترام الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية الأخرى التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧.

إن المملكة المغربية التي حظيت بثقة المنظومة الدولية من أجل تمثيل المجموعتين الأفريقية والعربية كعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ومن موقعها كذلك كعضو في لجنة المتابعة العربية، ستحاول أن تعمل جاهدة مع كل الشركاء الدوليين الفاعلين ومع أصحاب النوايا الحسنة، لأجل التقدم وبلوغ حل عادل وشامل يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة بما فيها الحق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية ويحفظ أمن واستقرار كل دول وشعوب منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد أيباري (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، السيدة الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وعلى ترؤس أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر أيضاً وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية.

أود أن أنقل أعمق تعازينا وتعاطفنا لحكومة وشعب تركيا بالخسائر في الأرواح والدمار في الممتلكات نتيجة الزلزال الذي وقع أمس في شرق تركيا. كما نعرب عن

أعمق تعازينا لحكومة وشعب المملكة العربية السعودية بوفاة ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود.

عندما تصبح عملية للسلام قديمة العهد وطويلة الأمد على غرار القضية الإسرائيلية – الفلسطينية، ثمة أوقات يشعر فيها الطرفان المعنيان بالإحباط. فمن الضروري لكلا الطرفين تجديد التزامهما بالهدف النبيل المتمثل في التوصل إلى حل دائم.

وفي هذا الصدد، تكرر أوغندا مناشدة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أن يتحليا بالشجاعة اللازمة لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، بالاستناد إلى الحل القائم على دولتين – إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة.

إننا نرحب ببيان المجموعة الرباعية الذي صدر في نيويورك بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، ولا سيما الخطوات الست المقترحة، بما في ذلك دعوة الطرفين إلى استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي بنهاية عام ٢٠١٢. وتشجع أوغندا كلاً من إسرائيل وفلسطين على استئناف المفاوضات دون مزيد من التأخير.

ونرحب كذلك بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن تبادل السجناء وتوسطت فيه مصر وألمانيا، وأعلنه القادة الإسرائيليون والفلسطينيون في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ونعتبر ذلك بادرة مهمة يمكن أن تعزز التعاون على نحو أكبر.

وينبغي تجنب استمرار النشاط الاستيطاني، وأي إجراءات أخرى يمكن أن تعوق إحراز التقدم.

وبشأن الحالة في غزة، ما زلنا قلقين إزاء الأوضاع الإنسانية الأليمة هناك، ونكرر دعوتنا إلى رفع الحصار المفروض على غزة رفعاً كاملاً.

وأخيراً، من المهم في هذه المرحلة الحرجة للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، أن يضاعفا جهودهما، بدعم من المجتمع الدولي، بغية تحقيق الحل القائم على دولتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

إننا نعرب عن عميق تعازينا لتركيا شعباً وحكومة بالخسائر التي منيت بها من جراء الزلزال. كما نعرب عن عميق تعازينا للمملكة العربية السعودية شعباً وحكومة بوفاة صاحب السمو ولي العهد.

تؤيد كوبا البيان الذي أدلى به ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز.

من المؤسف أن الحالة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، ما زالت على حالها، دون إحراز أي تقدم. فالمنطقة ما فتئت تتصف بعدم الاستقرار وانعدام الأمن. والاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى يظل العقبة الرئيسية في طريق التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل في المنطقة.

تطالب كوبا بإنهاء الاحتلال غير الشرعي للأراضي الفلسطينية، وأعمال التوطين في الأراضي الفلسطينية، والاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة العسكرية ضد السكان المدنيين العُزل ورفع الحصار الكامل الوحشي وغير الشرعي عن قطاع غزة فورا ومن دون شروط.

إن الترحيب الحماسي الذي حظي به خطاب الرئيس محمود عباس في الجلسة العامة السادسة عشرة

للجمعية العامة المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر A/66/PV.19)، عندما أعلن عن تقديم رسالته إلى الأمين العام بشأن طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، يقيم الدليل على دعم المجتمع الدولي لقضية فلسطين واعترافه بحقوقها بوصفها دولة. وتؤيد كوبا تأييدا كاملا وقويا ذلك الطلب من أجل نيلها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

يتعين على مجلس الأمن أن يبت في هذه المسألة من دون أي تأخير، وعليه أن يفعل ذلك بصورة إيجابية لأنها الرغبة الواضحة للأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وحيث أن مجلس الأمن مستمر في مداولاته، والأيام تمر وآلاف السجناء السياسيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والمنتخبين رسميا، يعانون من المذلة والهوان في السجون الإسرائيلية. فمنذ ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي، ما برح ألاف من المساجين السياسيين الفلسطينيين مضربين عن الطعام احتجاجا على تدهور ظروف احتجازهم وعلى أعمال الدولة القائمة بالاحتلال. وللأسف فإن سلطات السجون الإسرائيلية ردت على ذلك باتخاذ تدابير عقابية ضد المضربين.

جاء في رسالتين مؤرختين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة (S/2011/629) ما يلي:

”واصلت إسرائيل معاملتها اللاإنسانية للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين باتخاذها مجموعة من التدابير غير القانونية والقاسية، من قبيل العقاب الجماعي ومن ذلك إجبارهم على العيش في ظروف غير صحية وغير نظيفة، وحرمانهم من الرعاية الصحية، وفرض قيود على الزيارات العائلية، ووضعهم في زنزانات منفردة لفترات طويلة، حيث يظل بعضهم محتجزين في زنزانات منفردة لمدد لا تقل عن عشر سنوات، وحرمانهم من حقهم في التعليم كسجناء، والقيام بعمليات تفتيش قسرية لزنزانات السجناء، وحرمانهم من المحاكمة القانونية وفق الأصول.إضافة إلى هذه التدابير، وفي انتهاك للحقوق الأساسية للسجناء والمحتجزين الفلسطينيين، لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال تُخضع هؤلاء السجناء والمحتجزين لجميع أشكال سوء المعاملة النفسية والبدنية، كوضع الأغلال في أرجلهم وأيديهم، والقيام بإجراءات تهدف إلى إذلالهم وتخويفهم، وإخضاعهم للاستجواب القسري، وفي كثير من الحالات، تعذيبهم“.

إن المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لا يمكن أن يظل غير مبال. ويتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة اتخاذ تدابير عملية لحمل إسرائيل على إنهاء تلك السياسات التي تُنفذها بصورة متعمدة منتهكة القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقيات جنيف.

تؤكد كوبا من جديد مرة أخرى أن هذه التدابير والأعمال، بما في ذلك بناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الجولان السوري منذ ١٩٦٧ تُمثل انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية وميثاق وقرارات الأمم المتحدة. وتطالب كوبا إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وتكرر كوبا مرة أخرى موقفها لصالح العدالة ومن أجل إحلال السلام الدائم لجميع الشعوب في منطقة الشرق الأوسط. وهذا سوف يُنهي احتلال جميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧ ويكفل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير بإقامة دولة فلسطين المستقلة والقدس الشرقية عاصمة لها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش.

السيد علي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أود أن أبدأ كلمتي بشكر بلدكم، نيجيريا، وأنتم شخصياً على توجيه دفة هذه المناقشة المفتوحة والهامة جداً بشأن الحالة في الشرق الأوسط. بادئ ذي بدء أعرب عن أخلص التعازي لرحيل ولي عهد المملكة العربية السعودية. ونعرب أيضا عن تعازينا للخسارة في الأرواح والممتلكات جراء الزلزال الأخير الذي حدث في تركيا.

وأعرب عن تقديرنا للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية الشاملة هذا الصباح.

إن وفد بنغلاديش يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر وكازاخستان بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتكلم بإيجاز عن نقاط معينة تعتقد بنغلاديش أنها هامة.

لتحقيق حلٍ دائم في الشرق الأوسط، من المهم جداً التطرق إلى المسألة الرئيسية، ألا وهي احتلال إسرائيل الطويل وغير الشرعي للأراضي العربية. ونعتقد أن الدولة القائمة بالاحتلال ينبغي لها أن تكف فوراً عن الاستمرار في النشاط الاستيطاني الذي ما برح العقبة الرئيسية أمام استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين.

نشيد بقيادة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية والاستمرار في جهود بناء الدولة الفلسطينية، لا سيما في مجالات الحوكمة، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، وسُبل المعيشة، والقطاعات الإنتاجية، والتعليم والثقافة، والصحة وما إلى ذلك. غير أننا نشعر بالقلق إزاء قيام الدولة القائمة بالاحتلال بتدمير الممتلكات والمنازل والمؤسسات الاقتصادية، وتشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، بشكل يتناقض مع القانون الدولي، الأمر الذي زاد من تدهور الحالة الاجتماعية الاقتصادية الحرجة أصلاً التي يواجهها السكان الفلسطينيون. ونشعر بالقلق أيضاً بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية ومواصلة السياسية الإسرائيلية المتمثلة في إغلاق المناطق وفرض قيود صارمة على حركة الناس والسُلع، بما في ذلك على الموظفين العاملين في المجال الإنساني، وعلى المواد الغذائية والإمدادات الطبية وغيرها من الإمدادات الجوهرية في قطاع غزة، مما يتسبب بوقوع ضحايا في صفوف المدنيين. ولذلك ندعو إلى التحلي بأقصى درجة من ضبط النفس مع احترام القانون الإنسان الدولي.

نعرب عن قلقنا إزاء المعاملة غير الإنسانية للسجناء الفلسطينيين الذين يعانون في السجون الإسرائيلية. ومهما يكن من أمر، يعرب وفدي عن سعادته لعملية تبادل السجناء الأخيرة التي تمت بوساطة مصرية وأدت إلى إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط مقابل إطلاق سراح أكثر من ألف سجين فلسطيني. يعتقد وفدي أن اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيات مؤتمر مدريد التي تكفل الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة والعودة إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وخارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية كلها تُمثل أفضل السبل الإرشادية لتحقيق حل الدولتين. إن الدعم المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير من جميع بقاع العالم، على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف، ما فتئ ركيزة رئيسية للمرونة الفلسطينية طيلة عقود. ويرحب وفدي في هذا الصدد بخطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي ألقاه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر A/66/PV.19) أمام الجمعية العامة وبالطلب الرسمي الذي قدمه إلى الأمين العام

من أجل الحصول على العضوية في الأمم المتحدة. ومما يُثلج الصدر أن نلاحظ اعتراف ما يزيد على ١٣٠ بلداً بدولة فلسطين على أساس حدود ١٩٦٧. لذلك من المفيد أخلاقيا لهذه الهيئة أن تحترم بالإجماع إرادة أغلبية الدول الأعضاء وتوافق على طلب فلسطين.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحالة في لبنان وفي مرتفعات الجولان السورية المحتلة. إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى التقيد بالاحترام الكامل لسيادة لبنان ولوقف الخروقات المستمرة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أننا نطالب، وفقا للقرار ٤٩٧ (١٩٨١)، الدولة القائمة بالاحتلال بالوقف الفوري لإجراءات تغيير الوضع القانوني والمادي والديموغرافي التي تقوم بها في مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على موقف بنغلاديش الثابت منذ أمد طويل من أن الاحتلال المستمر لفلسطين طوال العقود الستة الماضية هو السبب الأساسي للعنف والاضطراب وعدم الاستقرار في المنطقة. وأود أن أكرر التأكيد أيضا على دعمنا الكامل للسلام الدائم لجميع سكان المنطقة، العرب منهم والإسرائيليين، وعلى التزامنا الراسخ بتحقيق قيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة، والتي تملك مقومات الاستمرار، وتكون القدس الشريف عاصمة لها، وتعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع جميع جيرانها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة آيسلندا.

السيدة غونارسدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أتناول الحالة في سوريا واليمن قبل مناقشة قضية فلسطين.

فيما يتعلق بسوريا، أُصبنا بخيبة أمل كبيرة بسبب استخدام النقض لمشروع القرار المقدم إلى المجلس في وقت سابق من هذا الشهر (انظر S/PV.6627). وينبع قلقنا من أن استخدام النقض في هذه الحالات ليس مؤاتيا للسلام والأمن في المنطقة. بل على العكس، من شأنه أن يقوض الجهود الدولية بينما تستمر الحالة في التدهور. إننا ندعو المجلس إلى إعادة النظر في الحالة في سوريا في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق باليمن، نرحب باتخاذ المجلس القرار ٢٠١٤ (٢٠١١) يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.6634). وتؤيد آيسلندا بقوة إدانة انتهاكات حقوق الإنسان وتدعو إلى إنهاء العنف. كما أننا نرحب بإشارة المجلس إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة، والسلام والأمن. وندعو حكومة اليمن إلى تنفيذ القرار تنفيذا كاملا.

لقد وجد مجلس الأمن نفسه في محور حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من خلال ائتمانه على طلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة. وتجري مداولات المجلس بشأن الطلب في بيئة تقف فيها مفاوضات السلام، التي استمرت على مدى عقدين تقريبا، أمام طريق مسدود وبدون نتائج ملموسة. ونحن نتحدث عن بيئة لا توجد في آفاقها خطة قابلة للاستمرار ومن شأنها إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات، وهي بيئة لا يمكن للحالة الراهنة فيها أن تستمر، لأن الاحتلال بطبيعته غير قابل للاستمرار.

وفي الوقت ذاته، وفي ظل ظروف الاحتلال الصعبة، نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ برامج اقتصادية وإنمائية، وأظهرت بوضوح، من خلال تحسين الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات، أن فلسطين قادرة على الوقوف على قدميها بقواها الذاتية. وقد لقيت جهودها وإنجازاتها الإشادة من المجتمع الدولي، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي تموز/يوليه، أبلغت آيسلندا المجلس بنيتها دعم الفلسطينيين إذا ما قرروا عرض قضيتهم على الأمم المتحدة. وخلال المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر، أبلغ وزير خارجية آيسلندا الجمعية العامة، في بيانه، بتصميم حكومة آيسلندا على الاعتراف الكامل بفلسطين (انظر A/66/PV.26). ويسعدني أن أبلغ المجلس بأن حكومة آيسلندا قد اتخذت خطوات على المستوى الوطني تجاه الاعتراف بفلسطين من خلال تقديم مشروع قرار برلماني بشأن الاعتراف بفلسطين كدولة مستقلة وذات سيادة في حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وتجري حاليا مناقشة المشروع في لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الآيسلندي.

وعلى غرار ما قاله العديد من المتكلمين قبلنا، نحن لا نرى تناقضا بين سعي فلسطين إلى العضوية في الأمم المتحدة وعملية السلام بقيادة اللجنة الرباعية، التي ندعمها بالكامل. وأود أن أكرر التأكيد على موقف آيسلندا بأن من الأهمية بمكان أن يقوم أي اتفاق يتم التوصل إليه في المفاوضات على أساس الحل القائم على دولتين، حيث يتمكن الطرفان من العيش بسلام مع جيرانهما.

وتحث آيسلندا أعضاء مجلس الأمن على المساهمة في نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من خلال توصية الجمعية العامة بقبول فلسطين بوصفها الدولة العضو الـ١٩٤ في الأمم المتحدة. وهذا سيسمح لفلسطين أن تسير على خطى دول أعضاء عديدة أخرى، تدين للمنظمة ذاتها بنيل حريتها واستقلالها من الاستعمار ولتصميم العديدين من أعضائها على ضمان أن تبطل المبادئ التي قامت عليها المنظمة المصالح الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم. كما نحيي وفد نيجيريا على قيادته المقتدرة لمجلس الأمن.

إننا نعرب عن أحر تعازينا لتركيا وتعاطفنا معها عقب الخسائر البشرية والمادية التي خلفها الزلزال.

ونحن نشعر بالأسى على رحيل صاحب السمو الملكي سلطان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد، والنائب الأول لرئيس الوزراء، ووزير الدفاع في المملكة العربية السعودية.

إننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مصر وكازاخستان بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تباعا.

وبعد شهر تماما من المناقشة العامة، التي أكد فيها كبار قادتنا من جديد على هدفهم الجماعي المتمثل في إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، تأتي جلسة اليوم وسط تجدد الأمل في تحقيق سلام دائم في المنطقة. إن المسيرة الباهرة للشعب الفلسطيني نحو تحقيق الدولة قد وصلت إلى معلم هام بطلب العضوية في الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن ينتهي المجلس على نحو إيجابي من مداولاته بشأن طلب فلسطين. إن قيام مجلس الأمن والجمعية العامة بالعمل الإيجابي سوف يرسي الأساس لحل دائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وسيشكل خطوة نحو رفع أوجه الظلم التاريخي التي عانى منها الشعب الفلسطيني.

كما أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بشأن الأسرى يبشر بالخير لإمكانيات السلام. إننا نهنئ أسر جميع الأسرى الذين أطلق سراحهم نتيجة للاتفاق، الذي يثبت أن جميع النزاعات والخلافات يمكن حلها بطريقة ودية من خلال المفاوضات. ويحدونا خالص الأمل ليس في أن يؤدي الاتفاق إلى إطلاق

المزيد من الأسرى الفلسطينيين فحسب، بل أن يؤدي أيضا إلى تعزيز قيم إيجاد الحلول التوافقية المقبولة بشكل متبادل.

ولتحقيق السلام في المنطقة، حري بمجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط أن يفيا بالتزاماتهما تجاه التسوية النهائية وأن يعملا جنبا إلى جنب لتحقيق ذلك الهدف. وكان بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر إيجابيا من حيث النوايا. ولكن مبادرة المجموعة الرباعية حيّدها قرار إسرائيل ببناء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة. ويشكل ذلك مصدر قلق بالغ. فالأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي ومظهرا من مظاهر سياسة إسرائيل التوسعية. فالنشاط الاستيطاني وعملية السلام يستبعد أحدهما الآخر. إننا ندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف بناء مستوطنات جديدة بدون شروط للمساعدة على استئناف المفاوضات. وندعو أيضا إلى تخفيف الحصار المفروض على غزة.

وأود أن أختتم بياني بإعادة التأكيد على دعمنا لعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. فدولة فلسطين القوية، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، هي وحدها التي تستطيع ضمان السلام لنفسها ولجيرانها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

يعلن وفد سري لانكا تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

هذه فرصة سانحة للتركيز على الحالة في الشرق الأوسط، وبخاصة على قضية فلسطين، التي استأثرت باهتمام مجلس الأمن مدة طويلة. وإن التطورات التي حدثت منذ آخر فرصة ناقشنا فيها المسألة تتسم بالأهمية على نحو خاص.

التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية ستكون أحد المنجزات الفاصلة لهذا القرن. وستعبر عن إرادتنا الجماعية ومسؤوليتنا عن حسم قضية انشغل بها هذا المجلس ومنظومة الأمم المتحدة عدة عقود. ولئن كانت التسوية السلمية لقضية فلسطين تظل هدفا حميدا للأمم المتحدة، فإنها تشكل بالنسبة للشعب الفلسطيني ضرورة لازمة للحفاظ على وجوده ذاته.

موقف سري لانكا تجاه حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف يظل ثابتا. ويحدونا الأمل أن ينظر المجلس بعين العطف في طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة وتمتعها بالعضوية الكاملة فيها.

لقد دأبت سري لانكا على مساندة التسوية السلمية للمسألة الفلسطينية والدعوة إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة فيما يتصل بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في دولة خاصة به وفيما يتصل بتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. ونتمنى بإخلاص أن تتعايش إسرائيل وفلسطين وجاراهما في سلام ووئام. إن تنفيذ حل الدولتين سيكون أكبر استثمار في السلام في المنطقة في عصرنا.

وقد أهابت سري لانكا بجميع الأطراف أن تكفل شيوع مناخ ملائم لإيجاد طريق المضي قدما بحل الدولتين، الذي يشكل الحل الوحيد المستدام. وأهابت العناصر الأساسية الفاعلة أيضا في عملية السلام في الشرق الأوسط بجميع الأطراف أن تتقيد تقيدا صارما بواجباتها بموجب اتفاق السلام.

إن حل مسألة السجناء السياسيين الفلسطينيين في إسرائيل يتسم بأهمية حاسمة للتسوية التفاوضية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ويشكل تدبيرا من تدابير بناء الثقة. وترحب سري لانكا بالتبادل الأخير للسجناء بين الطرفين. لقد كان إجراء سيولد زخما ايجابيا لمحادثات السلام.

ويسر حكومتي أن تنوه بعدة تطورات هامة وقعت على أرض الواقع في خضم الجهود الدولية المتواصلة لتهيئة

الظروف اللازمة لاستئناف المفاوضات من قبل إسرائيل وفلسطين في وقت مبكر. وقد بذلت فلسطين جهودا جهيدة ناجحة لإكمال برنامج بناء دولتها، حظيت بتأييد صندوق النقد الدول والبنك الدولي والأمم المتحدة وهيئات أخرى، فضلا عن لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في حزيران/يونيه وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر. كما تحققت مصالحة داخلية بين أصحاب المصلحة السياسيين المحليين المعنيين، الذين اتحدوا في السعي المشترك إلى تحقيق مطامحهم.

ويحدونا وطيد الأمل أن ينظر المجلس في المسألة المطروحة عليه اليوم بطريقة عادلة ومنصفة تشجع السعي إلى السلام. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى طيلة كل هذه السنين، في ظل ظروف صعبة، لمساعدة ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف الحاجة، لا سيما سكان غزة.

وتكرر سري لانكا دعمها لسعي الفلسطينيين من أجل حقوقهم الإنسانية وحقوقهم الوطنية المشروعة. وتود سري لانكا حكومة وشعبا أن تطمئن المجلس على دعمنا وتضامننا المتواصلين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تعازينا لحكومة تركيا وشعبها في أعقاب الزلزال الذي ضرب الجزء الشرقي من تركيا بشدة. ونتقدم كذلك إلى حكومة المملكة العربية السعودية بمواساتنا بانتقال ولي العهد سلطان بن عبد العزيز آل سعود إلى جوار ربه يوم السبت الماضي.

كما نعرب عن عميق تقديرنا لكِ، سيدتي الرئيسة، ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على وضع الترتيبات لهذه المناقشة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ نضال الشعب الفلسطيني. ونحن ممتنون أيضا لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لن باسكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر قبل قليل بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي ستدلي به ممثلة كازاخستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ قدم الرئيس محمود عباس إلى الأمين العام طلبا للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة. ولا ريب في أنه كان حدثا تاريخيا. وتفخر إندونيسيا بوقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني وستواصل الوقوف بجانبه في المستقبل. وإندونيسيا تظل مدافعا عنيدا عن القضية الفلسطينية لأن هذا هو العمل الصحيح الواجب. وإننا نهيب بالمجلس أن يتناول العملية بسرعة وأن يصدر توصيته بدون تأخير.

وتؤيد إندونيسيا استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حسبما اقترحته المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وذلك يعني استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة بدون تأخير وبدون شروط مسبقة. ويتعين عقد اجتماع تمهيدي بين الطرفين لإقرار جدول الأعمال والأسلوب المعتمد في المفاوضات، فضلا عن الاتفاق على جدول زمني لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٢.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للدول الأعضاء التي محضت تأييدها لطلب العضوية الذي تقدمت به فلسطين، ومن بينهما أعضاء حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ولا نعتقد أنه يكفي أن يقتصر المرء على الإعراب عن دعم ودي لتصور وجود دولتين ثم لا يقدم في الوقت ذاته الدعم العملي لضرورة أن يحصل الفلسطينيون على ما هو حق حقيق لهم.

ومن أسف أن حكومة إسرائيل تواصل هجمتها الدبلوماسية الرامية إلى إحباط تقدم الفلسطينيين. وهدف هذه الهجمة هو في الحقيقة إدامة غياب عملية سلام حقيقية.

إن العضوية الفلسطينية في الأمم المتحدة لا تتناقض مع حل الدولتين، كما أنها لا تمثل عقبة في طريق السلام. إن العقبة الفعلية في طريق السلام تكمن في ذات السياسات الفاشلة لحكومة إسرائيل، ابتداء من أنشطتها الاستيطانية.

وقد أيدنا إفراج الطرفين مؤخرا عن السجناء السياسيين، الأمر الذي نأمل أن يفضي إلى استئناف عملية السلام. ومما يبعث على الجزع أن إسرائيل قد احتجزت وسجنت منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ ما لا يقل عن ٧٥٠ ٠٠٠ مدني فلسطيني، بمن فيهم النساء والأطفال والمسؤولون المنتخبون. وفي هذا الصدد، نود أن نوجه الانتباه إلى إعلان أيار/مايو الماضي الصادر عن الاجتماع الوزاري السادس عشر لوزراء حركة عدم الانحياز، الذي عقد في بالي، بإندونيسيا، بشأن السجناء السياسيين الفلسطينيين، الذي دعت الحركة فيه إلى إيلاء اهتمام عاجل إلى الحالة الخطيرة لأولئك السجناء. وإننا نتطلع إلى الإفراج عنهم.

أخيرا، تكرر إندونيسيا موقفها الأساسي بدعم فلسطين وكذلك تأييد الحل القائم على وجود دولتين. ونتطلع إلى استئناف عملية السلام بدون أي تأخير لا داعي له.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد سن سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن عميق تعازينا في قتلى الزلزال القوي الذي ضرب تركيا وتعاطفنا مع المصابين وأسرهم. ويغتنم وفدي هذه الفرصة أيضاً للإعراب عن خالص تعازيه لوفاة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، علم وفدي من البعثة الباكستانية بوفاة نصرت بوتو، الرئيسة السابقة لحزب الشعب الباكستاني، والوزيرة في الحكومة، ووالدة رئيسة الوزراء الراحلة بي نظير بوتو. وبهذا الخصوص، يعرب وفدي عن عميق تعازيه.

يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. أود أن أشكر الوفد النيجيري على عقد هذه الجلسة المهمة الجيدة التوقيت لمجلس الأمن. وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به السفير ماجد عبد العزيز، الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

مرت أكثر من ٦٠ سنة منذ أن بدأ المجتمع الدولي جهوده الرامية لتسوية مشكلة فلسطين والشرق الأوسط، التي بدأت باحتلال إسرائيل للأراضي العربية في عام ١٩٤٨. ومع ذلك، لم يتحقق أي تقدم ذي بال حتى الآن. ولا تزال الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. ولا تزال الغلبة لاستخدام القوة العسكرية، وتوسيع المستوطنات، والحصار المفروض على قطاع غزة. وهذا الواقع يتطلب هذا الواقع أن يجد المجتمع الدولي حلا لمشكلة الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن. والعنصر الأساسي هنا يكمن في حل القضية الفلسطينية في أقرب وقت ممكن. لا يمكن أن يتحقق السلام والأمن الدائمان في الشرق الأوسط والعالم العربي إلا بتسوية كاملة للقضية الفلسطينية.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أثناء المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، قدم الرئيس الفلسطيني

محمود عباس رسمياً طلب عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة. ولقي هذا الحدث البالغ الأهمية تأييداً واسع النطاق من المجتمع الدولي.

لقد اعترفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسمياً بفلسطين كدولة في عام ١٩٨٨. ومنذ ذلك الحين، قدمت دعمها وتضامنها بدون تحفظ لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلتزم التزاماً كاملاً بالوقوف بثبات إلى جانب الفلسطينيين والعرب في كفاحهما من أجل قضيتهما العادلة حتى يتحقق لهما النصر النهائي وتتم التسوية النهائية للمشكلة. وتؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدون تحفظ عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أدلي بالبيان التالي باسم أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، بصفة بلدي رئيس المجموعة التي تتألف من ٥٧ عضواً.

في البداية، أود أن أعرب لتركيا عن تعاطفنا وخالص تعازينا في أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب البلد يوم الأحد الماضي، حيث أودى بحياة عدد من السكان، وتسبب في أضرار واسعة النطاق. ونود أيضا أن نشاطر المملكة العربية السعودية الأحزان في وفاة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران. وهو لم يكن معروفا بخدماته الجليلة التي قدمها لدولته فحسب، بل عُرف بنفس القدر بدوره الكبير في دعم تقدم التضامن الإسلامي.

تظل القضية الفلسطينية من قضايا العدالة العالمية الحاسمة، وتشكل تحدياً مُلحا للمجتمع الدولي، ولمجلس الأمن على وجه الخصوص. من المقلق والمؤلم أن نرى الشعب الفلسطيني وهو لا يزال ينتظر أن تتحول الالتزامات السياسية القديمة العهد وقرارات مجلس الأمن إلى ممارسة واقعية، الأمر الذي كان يبعث على الأمل والثقة في دعم القضايا العادلة وفي الدفاع عن القيم والمبادئ التي تأسست منظمة الأمم المتحدة من أجلها.

تكتسب مناقشتنا اليوم أهمية استثنائية، نظراً لأنها تتزامن مع الوعي العالمي بالطلب الذي تقدمت به فلسطين لنيل عضوية الأمم المتحدة وتركز الانتباه على قرار مجلس الأمن المتوقع بهذا الخصوص. وفي هذا الوقت الحاسم في التاريخ حيث ينظر في الطلب الفلسطيني، لا يسعنا أن نفوت الفرصة لمناشدة هذا المحفل التوصلَ إلى القرار البناء والإيجابي الذي نأمله. فهذا القرار، حين يُتخذ، سوف يشكل أساساً آمناً فيما بعد للحفاظ على السلام والأمن والعدالة، وسوف يزيد من فرص التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين.

لقد بات من الواضح جداً أن لجوء فلسطين إلى الأمم المتحدة للحصول على حقوقها كدولة معترف بها لا ينفي التزام الفلسطينيين القوي بحل الصراع عن طريق الوسائل السلمية. بل على العكس، إنه يؤكد النهج السلمي المبدئي الذي أكده الرئيس الفلسطيني مرارا وبوضوح، بما في ذلك في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة (انظر A/66/PV.19).

ومجموعة منظمة التعاون الإسلامي تتطلع إلى العدالة والمساواة فيما يتعلق بقضية فلسطين العادلة. وتظل متمسكة أيضا باقتناعها بأن على مجلس الأمن أن يسهم بنشاط في إعلان الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف وتجسيدها، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير، علاوة على الحقوق

الوطنية الفلسطينية المشروعة في الحرية والازدهار والسلام والعدالة بقيام دولتهم المستقلة ذات السيادة على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

كما تشارك المجموعة المجتمع الدولي موقفه المتمثل في التأكيد مجددا على عدم وجود أساس قانوني لجميع التدابير والإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والديمغرافي للجولان السوري المحتل، وفرض ولايتها وإدارتها عليه. وتؤكد المجموعة مجدداً مطالبتها بأن تمتثل إسرائيل امتثالاً كاملاً وفورياً للقرار ٤٩٧ (١٩٨١) وأن تنسحب انسحاباً كاملاً من الجولان السوري المحتل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، على النحو الوارد أيضاً في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي خضم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية لإحياء عملية سياسية ذات مصداقية، لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تقوم بالانتهاكات والإجراءات الأحادية، وتفرض سياسات غير قانونية في الضفة الغربية. وبالمثل، ما زالت المجموعة تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة في القدس الشرقية، حيث تواصل إسرائيل تكثيف عملية منهجية تهدف إلى تغيير الهوية التاريخية العربية – الإسلامية للمدينة المقدسة وتغيير تركيبتها الديمغرافية. وتهدف هذه الانتهاكات إلى إحداث تغيير كامل في الحقائق على الأرض وعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني في نهاية المطاف.

وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية على السواء، تواصل إسرائيل بناء وحدات استيطانية جديدة، وتقوم بتدمير المنازل، وترحيل الفلسطينيين واحتجازهم، ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، وبناء جدار الفصل العنصري، والقيام بحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك. وما لم تُكبح هذه الانتهاكات، فإنها ستشكل بالتأكيد تهديدا للاستقرار والأمن وستزيد من حدة التوترات وستقوض إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وستكون لها آثار سلبية بعيدة المدى على حياة الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن له دور حيوي في إجبار إسرائيل على الالتزام بالقانون الدولي ووضع حد لانتهاكاتها الصارخة له.

إن الحصار الإسرائيلي غير المشروع لقطاع غزة لا يزال قائما، على الرغم من قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومنظمة التعاون الإسلامي، إذ تضع ذلك في اعتبارها، لا يمكن أن تقبل بأي تقرير من شأنه أن يمحو الهجمات على قوافل المساعدات الإنسانية من الذاكرة أو يتغاضى عن الحصار غير القانوني المفروض على المدنيين الفلسطينيين. وبناء على ذلك، ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بالمسؤولية عن وضع حد لهذا الحصار غير القانوني لغزة وحماية العدالة والإنسانية ومنع حدوث المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

إن سجن الآلاف من الفلسطينيين، المحتجزين في ٢٢ من السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية والذين نظموا إضرابا عاما عن الطعام في ٢٧ أيلول/سبتمبر، يذكر العالم بواحدة من المظالم العديدة بحق الشعب الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في التصدي لممارسات الحكومة الإسرائيلية التي تتناقض مع مبادئ وقوانين المجتمع الدولي، والضغط على إسرائيل لإطلاق سراح السجناء السياسيين الفلسطينيين دون أي شروط مسبقة. وفي هذا السياق، أود أن أرحب بتبادل الأسرى الذي جرى مؤخرا.

لقد آن الأوان للاعتراف واعتماد قرار عادل وتاريخي يقر بدولة فلسطين المستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وهو إجراء من شأنه توفير حجر الزاوية لتحقيق الاستقرار والازدهار والسلام والأمن لفلسطين وإسرائيل وسائر البلدان المجاورة في المنطقة. ونأمل أن تنجح المجموعة

الرباعية في تنفيذ خريطة الطريق وفقا للمرجعية المتفق عليها، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا على دعم منظمة التعاون الإسلامي وتضامنها الكاملين مع الشعب الفلسطيني في مساعيه لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة وحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): السيد الرئيس، نشكركم في البداية على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن لمناقشة بند الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية السيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية ونؤكد تأييدنا لبيانات مصر نيابة عن دول حركة عدم الانحياز، وكازاخستان نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي، وقطر نيابة عن المجموعة العربية. إن أنظار المجتمع الدولي تتجه إلى أعضاء مجلس الأمن لاتخاذ موقف تاريخي تجاه الطلب الفلسطيني الرامي للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، بعد انتظار طال أمده واستحقاق حان أوانه، خصوصا أن هناك أكثر من ١٣٠ دولة تعترف بالدولة الفلسطينية، أي أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن دول وشعوب المنطقة تعلق آمالا كبيرة على المجتمع الدولي بشكل عام، وعلى مجلسكم الموقر على وجه التحديد، لتحمل مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية فيما يتعلق بدعم طلب فلسطين للحصول على العضوية في الأمم المتحدة، وإعادة الحقوق إلى أصحابها، وتحقيق آمال الشعب الفلسطيني في حق تقرير مصيره وتطلعاته المشروعة إلى إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية في إطار حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ووفقا لقرارات الشرعية الدولية لا سيما قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

غني عن القول أن هناك طرفا واحدا لا يعير أي اهتمام للشرعية الدولية، ولا يبالي بقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ففي الوقت الذي يطالب فيه العالم بأسره بضرورة العودة لطاولة المفاوضات وإيقاف كافة الأنشطة الاستفزازية الأحادية التي تقوّض فرص نجاح العملية السلمية، فإن إسرائيل لا تزال مستمرة في تعنتها ومكابرتها ماضية في إجراءاتها غير القانونية والعدوانية من خلال حملة استيطانية توسعية، متجاهلة كافة النداءات التي تطلقها الأسرة الدولية لوقف هذا العمل الاستيطاني ولإحياء عملية السلام واستئناف المفاوضات من أجل تحقيق حل الدولتين.

ولعل القرار الأخير للحكومة الإسرائيلية والقاضي بتشييد ١ ١٠٠ وحدة استيطانية جديدة غير مشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة دليل آخر على الغطرسة الإسرائيلية وعدم الجدية في التوصل إلى خيار السلام. ونشير في هذا الصدد إلى المضايقات التي يتعرض لها الفلسطينيون من شيوخ وأطفال ونساء من قبل المستوطنين الإسرائيليين المسلحين، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل طالت أيدي المستوطنين المخربة دور العبادة ودمرت المساجد والمزارع والأشجار في الأراضي المحتلة.

وتناشد دولة الكويت المجتمع الدولي عدم الوقوف مكتوف الأيدي إزاء الأعمال الإسرائيلية الإجرامية التي تنتهك كل الأعراف والمعاهدات والمواثيق الدولية، كما نطالب بتوفير الحماية اللازمة للمدنيين الفلسطينيين العزل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في الوقت الذي نرحب فيه بإطلاق سراح عدد من المسجونين والمعتقلين الفلسطينيين مؤخرا، فإننا نطالب بإطلاق بقية المسجونين والمعتقلين وإرسال لجنة دولية للتحقيق وتقصي الحقائق حول الأوضاع في سجون الاحتلال الإسرائيلي والتحقق من مدى التزام إسرائيل بأحكام وقواعد القانون الدولي.

لا يزال الحصار على قطاع غزة مستمرا، وهو بلا شك يشكل انتهاكا آخر من قبل إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. فبدلا من أن تحمي سلطة الاحتلال المدنيين، فإن المدنيين الفلسطينيين يتم إخضاعهم للعقاب الجماعي مما أدى إلى تفاقم وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في القطاع. فليس غريبا أن تنتج عن هذا الحصار أرقام مفزعة، كارتفاع معدل البطالة إلى ٦٥ في المائة من سكان القطاع. كما لا يمكن إغفال ما تقوم به القوات العسكرية الإسرائيلية من شن غارات جوية من حين إلى آخر في انتهاك صريح لأبسط قواعد القانون الدولي من حرمة تلك الهجمات العسكرية ضد مناطق مأهولة بالمدنيين مما يعد أعمالا ترهيبية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

تجدد بلادي مطالبتها بتنفيذ إسرائيل قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الداعي لانسحابها من هضبة الجولان السوري والعودة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وتؤكد على أن استمرار إسرائيل في احتلالها لجزء من الأراضي السورية يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يخص الوضع في لبنان، فإن دولة الكويت تجدد التزامها بالوقوف إلى جانب لبنان الشقيق ودعمه بما يحفظ أمنه وسلامة أراضيه، وتطالب بوقف إسرائيل لانتهاكاتها المستمرة للأجواء والأراضي اللبنانية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية المحتلة.

نؤكد هنا أن شعوب ودول المنطقة تتابع باهتمام كبير اجتماعات مجلسكم الموقر لمناقشة طلب عضوية فلسطين للأمم المتحدة بكثير من الأمل والترقب، وإذا كانت كل المبادرات والتسويات والقرارات الدولية تنتهي إلى حل الدولتين، فإننا نهيب بمجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياته والانتصار لقراراته وتعزيزها من خلال إعادة إحياء الأمل في الشرعية الدولية، والموافقة على الطلب الفلسطيني المستحق في ترسيخ واقع الدولة الفلسطينية التي طال انتظارها، والضغط على الحكومة الإسرائيلية وإلزامها بوقف أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة واستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن امتناني لك سيدتي الرئيسة، لعقد هذه الجلسة الهامة، في وقت تحدث فيه تطورات هامة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي.

فالانتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، تثبت الحاجة الملحة إلى التغيير. ولا يمكن إلغاء تطلعات الشعوب إلى الديمقراطية وسيادة القانون والاستقلال، وتعلقها بالقيم الإسلامية، ببساطة. ونحن نرى أن تلبية المطالب المشروعة للشعب، عبر عملية سياسية سلمية، وبعيدا عن التدخلات الخارجية، هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة وتجنب العنف.

وسوف ينظر في القريب العاجل، في الطلب الذي تقدمت به فلسطين لنيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، للبت بشأنه. وقد عانى الشعب الفلسطيني، على مدى العقود الستة الماضية، من وطأة أشد الضغوط والفظائع التي ارتكبها بحقه النظام الإسرائيلي. وقد ثبت حتى الآن، عدم جدوى جميع المفاوضات التي جرت مع السلطة القائمة بالاحتلال، وفي غضون ذلك، جعل استمرار تقاعس مجلس الأمن، النظام أكثر جرأة على مواصلة سياساته غير الإنسانية. وفي العقود الماضية، استخدمت سلطة حق النقض ٤٦ مرة على الأقل لتقويض مشروع أي قرار يدين إسرائيل. والسؤال الآن هو كيف يمكن تعزيز جهودنا لضمان تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة الأصيلة، بما فيها حق العودة، وإقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة في كل الأراضي الفلسطينية، ولتحقيق نيل فلسطين لعضوية الأمم المتحدة، باعتبارها دولة كاملة الحقوق والسيادة.

وقد أثار الإفراج عن عدد من الأسرى الفلسطينيين في الأسبوع الماضي، موجة من الفرح في الأرض المحتلة، وبين شعوب العالم المحبة للحرية. ومع ذلك، فإن ثمة تقارير مزعجة عن تدهور أحوال الأسرى والمعتقلين السياسيين الفلسطينيين المسجونين والمحتجزين حاليا بصورة غير شرعية من قبل النظام الإسرائيلي، بما يخالف القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ومن هنا، ينبغي ألا ننسى حالات أكثر من ٦ ٠٠٠ مدني فلسطيني، بينهم ٢٨٠ طفلاً و ٣٨ امرأة على الأقل، بالإضافة إلى ٢٢ من المسؤولين المنتخبين، لا يزالون محتجزين أو مسجونين تعسفياً من قبل النظام الإسرائيلي. ونأمل في أن تستمر جهود الإفراج عن هؤلاء الأسرى.

وبالإضافة إلى المخاوف بشأن تدهور أوضاع الأسرى الفلسطينيين، نشعر بالقلق أيضاً بسبب التقارير التي أكدت في الأسابيع الأخيرة، تصاعد أعمال العنف والإرهاب ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في الأراضي الفلسطينية، التي يرتكبها المستوطنون غير الشرعيين، الذين يحمل العديد منهم السلاح. وليس إحراق مسجد قصرة، وتدنيس المساجد في القرى الفلسطينية، واقتلاع الأشجار، وحرق الأراضي الزراعية، ومضايقة الفلسطينيين وإذلالهم على نحو ثابت وعلى أساس يومي، بمن فيهم الأطفال، سوى بعض الأمثلة على هذه الوحشية التي يمارسها المستوطنون. وتحدث هذه الأعمال غير المشروعة من قبل المستوطنين، على مرأى ومسمع من قوات الاحتلال التي لا تتخذ أي إجراءات لمساءلة المستوطنين عن جرائمهم، بل تواصل تقديم الحماية لهم، وتعينهم على الإفلات من العقاب، بينما يواصلون ارتكاب جرائمهم هذه.

وتعد هذه النماذج بمثابة تأكيد إضافي على سوء الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهي حالة تتطلب اهتماما عاجلا من المجتمع الدولي. وينبغي أن يتحمل النظام الإسرائيلي المسؤولية عن أعماله غير الشرعية والاستفزازية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف مكتوف الأيدي، بينما يواصل النظام الإسرائيلي استعمار الأراضي الفلسطينية، والسماح للمستوطنين بممارسة العنف الجامح، والاستمرار على نحو متصاعد في انتهاك القانون الدولي، وبذلك تحافظ إسرائيل على سجلها في ارتكاب جرائم الحرب، وممارسة إرهاب الدولة، وانتهاك حقوق الإنسان على نحو منهجي.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، يود وفد بلدي التأكيد على أن من شأن أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لسوريا، أو إشعال فتيل النعرات الطائفية، أن يهدد السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها، آخذين في الاعتبار بالتعدد العرقي للمجتمع السوري، والموقع الجغرافي السياسي المتميز لسوريا. ويدرك الشعب السوري أن العامل الرئيسي

لكرامته واستقلاله، يكمن في الحفاظ على وحدة صفوفه، وثبات مقاومته وكفاحه ضد الاحتلال والعدوان.

وفيما يتعلق بلبنان، فقد واصل النظام الإسرائيلي انتهاكاته برا وبحرا، وفي المجال الجوي للبنان، ويرفض الانسحاب من القرى اللبنانية المحتلة. وينبغي وقف هذا الاحتلال والأعمال العدوانية على الفور.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أرد على الادعاءات ضد بلدي، الواردة في البيان الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي صباح اليوم. ومن غير المستغرب أن يحاول النظام الصهيوني مجدداً وعلى نحو عبثي، من خلال إثارة الاتهامات التي ليس لها أساس من الصحة، بشأن الإرهاب وبرنامج إيران النووي، وعن طريق إساءة استخدام المناقشة الرئيسية في هذه القاعة، صرف الانتباه عن القائمة الطويلة والمظلمة من الجرائم والفظائع التي يرتكبها، مثل الاحتلال والعدوان، والنزعة العسكرية، وإرهاب الدولة، والجرائم ضد الإنسانية، على نحو ما ورد في تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) والتقرير عن حادثة مرمرة.

وفيما يتعلق بالاتهام المضحك، في ما سمي بمؤامرة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، فمن الواضح جداً بالنسبة لنا، أن هذه قصة ملفقة بشكل أحمق لتوريط إيران. وهناك سيناريو مسبق، يدعمه النظام الإسرائيلي، على افتراض أنه المستفيد الرئيسي من غاية ذلك السيناريو. فلم يسبق لإيران التي لها إرث تاريخي وحضارة تمتد لأكثر من ٦ ٠٠٠ سنة أن شاركت في محاولة شنيعة كهذه، ولن تشارك في مثلها يوماً. وفيما لو صح هذا النوع من العمليات من حيث طبيعتها، فإن تخطيطها وتنفيذها لا يستطيع القيام بهما إلا مثل النظام الإسرائيلي وحده، الذي يحفل تاريخه القصير بسجل من اغتيال خصومه، بمن فيهم كبار المسؤولين في الدول الأخرى. وبالتالي، فإنني لن أستغل صبر أعضاء المجلس، بالاستطراد في الرد على هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة، التي يثيرها ممثل نظام إجرامي كهذا.

أما بشأن المسألة النووية، فأود أن أقول إن تطوير النظام الإسرائيلي سراً، وحيازته للمئات من الرؤوس النووية، وترسانة الأسلحة النووية بطريقة غير مشروعة، هما وحدهما اللذان يشكلان تهديداً للسلم والأمن، على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد تحدى النظام الإسرائيلي بشكل واضح، مطالبة الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المرة تلو الأخرى، لذلك النظام بالتخلي عن الأسلحة النووية، والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وللأسف، فقد شجع تقاعس الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة، عن التصدي لهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية، ذلك النظام الخطير على مواصلة سياساته. ولن يتحقق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، حيث تواصل الترسانة النووية الإسرائيلية الضخمة، تهديد المنطقة وخارجها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): شكرا، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، كما أشكر السيد لين باسكو على العرض الذي قدمه.

أبدأ أولا، بتقديم أحر التعازي إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة، ملكا وحكومة وشعبا، وإلى الأمتين العربية والإسلامية في رحيل صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام. كما أتقدم بأحر التعازي لشعب وحكومة تركيا على ما تعرضت

له تركيا الصديقة من زلزال مدمر راح ضحيته العديد من المواطنين ونجمت عنه خسائر مادية هائلة.

لقد دأبت مملكة البحرين في جميع مواقفها المتعلقة بمشكلة الشرق الأوسط على تشجيع جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، بما يكفل تعايشهما جنبا إلى جنب في سلام وأمن، وما يضمن لدولة فلسطين عند قيامها الشروط الكفيلة بجعلها دولة مستقلة وقابلة للحياة داخل حدود عام ١٩٦٧. كما أن مملكة البحرين لا تزال طرفا فاعلا في مبادرة السلام العربية ولجنة مبادرة السلام العربية المنبثقة عن اللجنة الوزارية، وما زالت ترى أنها توفر الإطار الأمثل لتحقيق تلك التسوية.

لقد أوضح حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، في كلمته أمام الدورة الحالية للجمعية العامة، حين ذكر في المناقشة العامة أن،

> ”أمام المجتمع الدولي فرصة مؤاتية اليوم أكثر من أي وقت مضى لإنصاف الشعب الفلسطيني الشقيق وتحقيق تطلعاته المشروعة بالاعتراف بدولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك لإنهاء حقبة مريرة من الصراع العربي – الإسرائيلي الذي يتطلب انسحابا إسرائيليا كاملا من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل والأراضي المحتلة في جنوب لبنان، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية“ (A/66/PV.15، الفقرة ٨).

لم يعد من المعقول أن نواصل النظر في المسألة الفلسطينية على نحو روتيني، بل ينبغي للمجتمع الدولي أن يخطو خطوة أكثر جرأة إلى الأمام، ليس لتحقيق الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضا وفوق كل شيء لإحقاق الحق بعد عقود طويلة من الاحتلال والسعي من جانب واحد للوصول إلى تسوية سلمية للمشكلة الجوهرية التي تهدد السلم والاستقرار في الشرق الأوسط، وهي القضية الفلسطينية. والعالم يشهد، وفي مقدمته المجموعة الرباعية، أن السلطة الفلسطينية ظلت تقدم التنازل تلو الآخر للتوفيق من جهة بين حقوقها المشروعة غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة، ومن جهة أخرى، الظروف الدولية التي تتبلور في منظمتنا هذه. إلا أن تلك المرونة والدرجة الرفيعة من الدبلوماسية لطالما قوبلت من الجانب الآخر بمزيد من أعمال الاستيطان وتهجير السكان الفلسطينيين، رغم جميع القرارات الدولية التي تحرم ذلك.

كما أود أن أذكر بما استمع إليه المجلس في جلساته السابقة، من أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد باتت الآن قادرة على تسيير شؤون الدولة. ولقد أكد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على قدرات السلطة الفلسطينية في ذلك المجال. ولقد أثمرت الجهود الرامية لبناء مؤسسات دولة قوية وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني أمنا وتحسنا حقيقيين. ونشيد في هذا السياق بجهود فخامة الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض، على هذا الانجاز. لقد أنجزت السلطة الفلسطينية ما حددته لنفسها قبل عامين، ويجب تسجيل ذلك والمحافظة عليه والاستفادة منه عند النظر في طلب السلطة الفلسطينية بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة. لكل هذه الأسباب مجتمعة تحث مملكة البحرين المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن والجمعية العامة

أن يستجيب لنداء الشعب الفلسطيني بقبول دولة فلسطينية عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الجراندي (تونس): أود في البداية أن أتقدم إلى سعادة السفيرة الممثلة الدائمة لجمهورية نيجيريا الفدرالية، بأصدق عبارات التهنئة لها ولبلدها الشقيق بمناسبة ترأس مجلس الأمن لهذا الشهر، مشيدا بالطريقة المتميزة التي يدير بها وفد بلدها مداولات المجلس وأشغاله. وأشكر السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية التي قدمها للمجلس بشأن آخر التطورات في المنطقة.

ولا يفوتني أن أتقدم بأحر التعازي إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة إثر وفاة ولي العهد السعودي المغفور له الأمير سلطان بن عبد العزيز رحمه الله. كما أوجه أحر التعازي إلى جمهورية تركيا الشقيقة إثر الزلزال الذي هز البلد وذهب ضحيته المئات من المواطنين.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم التهاني لتونس وشعبها بمناسبة الانتخابات التاريخية التي تم تنظيمها في بلدي يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وأعرب لهم عن تقدير تونس الكبير لما نقلوه عن دولهم من ترحيب ودعم ومساندة.

وينضم وفد بلدي إلى كلمة المجموعة العربية التي ألقاها الممثل الدائم لدولة قطر الشقيقة وكلمة منظمة التعاون الإسلامي التي ألقتها الممثلة الدائمة لكازاخستان الشقيقة وكلمة حركة عدم الانحياز التي ألقاها الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية الشقيقة.

تجد المجموعة الدولية نفسها مجددا أمام مرحلة هامة في تاريخ النزاع العربي – الإسرائيلي، لا سيما في شقه المتعلق بالقضية الفلسطينية. ورغم الاستعداد الذي أبداه الجانب الفلسطيني لتنشيط عملية السلام والعمل على إيجاد الحلول المناسبة والنهائية للمسائل العالقة، فإننا نشهد من جديد حواجز تختلقها إسرائيل، تحول حتما دون إعطاء فرص لاستئناف المسار التفاوضي بما يقوض الجهود الدولية الهادفة إلى إخراج الوضع من حالة الجمود التي استمرت طويلا والتي من شأنها أن تحمل في طياتها مخاطر العودة إلى التوتر والاحتقان والعنف في المنطقة.

ويكفي أن نذكر في هذا السياق، العمليات الأحادية الجانب التي قامت بها إسرائيل في الفترة الأخيرة في تحد تام للإرادة الدولية المشتركة ولجهود أطراف فاعلة ومؤثرة في عملية السلام، لا سيما أعضاء المجموعة الرباعية الذين أصدروا بيانا في ٢٣ أيلول/سبتمبر المنقضي احتوى على جدول زمني لاستئناف الحوار والتفاوض وشدد على احترام التزامات الطرفين بموجب خريطة الطريق، التزامات من بينها بل ومن أهمها الوقف الكلي لجميع عمليات الاستيطان.

ومن بين هذه العمليات، إعلان إسرائيل يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الجاري بناء حي استيطاني جديد في بيت صفافة بالقدس الشرقية يضم ٢٦١٠ وحدات سكنية، وتدمير منازل الفلسطينيين وطردهم وتشتيت أسرهم، ومن ذلك تدمير ٣١ مركزا للإقامة، تسبب في تشريد ١٦٠ فلسطينيا، من بينهم ٦١ طفلا، منذ بداية السنة الحالية، والاستمرار في تهويد مدينة القدس الشريف والعمل على تجريدها من هويتها العربية الإسلامية، ومواصلة عمليات عزل الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض لإحداث واقع جديد في الميدان يتماشى ومصالح إسرائيل وأهدافها.

ولا شك أن هذه الأمثلة، وغيرها، تعكس استمرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية الخطير في ممارسات تتنافى والقواعد والمواثيق الدولية ومرجعيات عملية السلام

الأساسية، لا سيما خريطة الطريق واتفاقية مدريد ومبادرة السلام العربية.

وقد أصدر الأمين العام للأمم المتحدة نفسه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بيانا أعرف فيه عن قلقه العميق لتواصل الاستيطان، كما جدد دعوته إلى وقفها والتأكيد على أن أي عمل أحادي لا يمكن قبوله لدى المجموعة الدولية. باعتباره لاغيا وباطلا أصلا وفقا لقواعد خريطة الطريق والاتفاقيات المبرمة.

ولقد استمعنا اليوم في الجلسة الصباحية لهذا النقاش ومن خلال كلمات الوفود التي سبقت، إلى مواقف واضحة وصريحة من الجميع. ومفادها أنه لا يمكن لإسرائيل أن تواصل عمليات الاستيطان.

كما أن تونس تستنكر بشدة تواصل الحصار الجائر على قطاع غزة، والاعتداءات المتكررة عليها، وتدين الممارسات الإسرائيلية القمعية التي تحد من حريات الشعب الفلسطيني في التنقل والعمل والسكن والصحة والعليم، وتُعمق من حجم المأساة التي يعيشها هذا الشعب بفعل سياسة الاحتلال الإسرائيلية الجائرة.

وستظل تونس دائما على موقفها الثابت والمبدئي الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق قصد إيجاد حل عادل ودائم وشامل يُنهي معاناة الأشقاء الفلسطينيين ويمكنهم من نيل حقوقهم الوطنية المشروعة وبناء دولتهم المستقلة على أرضهم وعاصمتها القدس الشريف. ومن هذا المنطلق فإن تونس تدعم بقوة، حكومة وشعبا، الطلب الفلسطيني لنيل العضوية الكاملة بالمنتظم الأممي، وتعتبر أنه حق مشروع يستند إلى مقومات تاريخية وأخلاقية وموضوعية صلبة.

فمن أبسط قواعد العدل وأدناها أن يسترجع شعب حريته التي فقدها منذ عقود طويلة، وأن ينعم بنعمة السيادة على أراضيه. ومن الموضوعي أن تحصل فلسطين على صفة الدولة العضو الكامل بعد أن أجمعت المؤسسات الدولية والإقليمية المالية والاقتصادية على أن لها مقومات الدولة من حيث مؤسساتها وتنظيم دواليبها وقدرتها على إدارتها. وعليه، فإن تونس تناشد أعضاء مجلس الأمن مساندة هذا الطلب المشروع ودعمه.

كما تدعو تونس المتمسكة بمبادئ الشرعية الدولية والمساندة للسلام. إلى دعم الحوار والتفاوض لتحقيقه. إلا أنها تدعو في نفس الوقت إلى العمل على تفادي العودة إلى حالة الجمود والتوتر التي من شأنها زيادة تهديد الاستقرار والأمن في المنطقة وتقويض آفاق السلام الذي نصبو إليه جميعا.

ونحن إذ نناقش اليوم الحالة في الشرق الأوسط، أود أن أجدد دعوة بلادي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة طبقا للشرعية الدولية، حتى تنعم جميع شعوب المنطقة بالأمن والسلام وتتفرغ للبناء والتنمية من أجل مستقبل أفضل.

لقد خرج الشعب التونسي إلى شوارع وأحياء البلاد كلها مرارا وتكرارا قبل تقديم فلسطين طلبها العضوية الكاملة لمنظمة الأمم المتحدة. كما أن الحكومة المؤقتة عبرت دائما وبكل وضوح عن دعمها اللامشروط للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. وأعيد التأكيد على أنه موقف مبدئي لا محيد عنه، ينبع من تعاطف الشعب التونسي اللامحدود مع القضية الفلسطينية العادلة ووقوف بلاده إلى جانب قضايا الحق والعدل في العالم.

وفي حركة رمزية، إلا أنها مليئة بالدلالات، فقد تم تخصيص مقعد أزرق اللون (أي اللون المميز للأمم المتحدة) بقصر المؤتمرات في تونس، حيث أقيم مركز إعلامي للانتخابات التونسية الأخيرة، وقد رفع شعار ”فلسطين عضو في الأمم المتحدة“ أمام هذا الكرسي.

ونأمل أن نرى بالفعل في هذه المنظمة الدولية العتيدة، وفي القريب، كرسي فلسطين كدولة كاملة العضوية.

السيد عثمان (السودان): في البدء، أود أن أتقدم بتعازينا القلبية، باسم حكومة السودان شعب السودان، بوفاة المرحوم بإذن الله تعالى سمو الأمير سلطان بن عبد العزيز، ونسأل الله أن يتقبله ويحسن إليه بمثل ما قدم للمملكة العربية السعودية الشقيقة وللأمة الإسلامية جمعاء. كما أود أن أتقدم باسم حكومة السودان إلى حكومة تركيا وأسر الضحايا بتعازينا القلبية جراء الزلزال الذي حصل في تركيا بالأمس.

في مستهل بياني، أود أن أؤيد بيانات المجموعة العربية وعدم الانحياز المجموعة الإسلامية. كما أود أن أشيد بكم، السيدة الرئيسة، لتنظيمكم هذه الجلسة المفتوحة بشأن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في وقت أصبح المجتمع الدولي ملزما أكثر من أي وقت مضى بالانحياز إلى خيارات الشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة والمشروعة والتي في طليعتها إقامة دولته المستقلة في فلسطين وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا السياق، يدعم وفد السودان الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ونناشد مجلسكم الموقر أيضا دعم هذا الطلب المشروع.

آن الأوان أن ينحاز المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى مبادئ الميثاق والقانون الدولي في تحقيق خيار الدولتين كحل عملي للنزاع في الأراضي المحتلة، خاصة في ضوء تعثر جهود الوساطة التي اضطلعت بها الأطراف الدولية والإقليمية بما في ذلك المبادرة الرباعية، وفي ضوء استمرار إسرائيل، دولة الاحتلال، في أنشطتها الاستيطانية غير المشروعة وغير الشرعية بهدف طمس الحقائق وفرض سياسة الأمر الواقع. ومثلما تابع مجلسكم الموقر، فإن أنشطة إسرائيل الاستيطانية قد امتدت مؤخرا لتشمل القدس الشرقية إذ تم تشييد أكثر من ألف مستوطنة دونما رادع، وظلت سلطات الاحتلال تحرم المهجرين قسرا من بيوتهم وتحرصهم حتى من إقامة منازل بديلة حيث حظرت عليهم منح تراخيص البناء، هذا بالإضافة إلى محاصرة المدينة المقدسة بجزام استيطاني لعزلها تماما عن بقية المدن الفلسطينية.

إن السودان يدين وبأقوى العبارات جميع الممارسات والسياسات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية ويطلب من مجلسكم الموقر إلزام إسرائيل بنصوص القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولها الإضافي وقرارات الأمم المتحدة المتواترة منذ عام ١٩٤٨ والتي ضربت بها إسرائيل عرض الحائط وأخص بالإشارة هنا لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي نص ضمن أمور أخرى على مطالبة الطرفين والمجتمع الدولي ببذل الجهود العاجلة وإحلال السلام استنادا إلى قيام دولتين بحدود آمنة معترف بها. ولذلك فقد آن الأوان لأن ينال الشعب الفلسطيني القسط الأول من حقوقه العادلة والمشروعة بإقامة دولته المستقلة بعد ثلاثة وستين عاما من المعاناة والحرمان من أبسط الحقوق، وآن الأوان لوضع حد لمأساة ملايين اللاجئين الفلسطينيين في الشتات ليعيشوا في دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

إننا إذ نرحب بالتطور الذي حدث مؤخرا والذي تمثل في تبادل الأسرى وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وعودة أكثر من ألف من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من سجون إسرائيل، نقدر الدور الذي قامت به جمهورية مصر العربية الشقيقة في هذا الصدد. كما نشير إلى أن هذا لن ينسينا أبدا وجود آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين ما زالوا قابعين في السجون الإسرائيلية. ولعلنا في هذا الصدد نشير إلى ما جاء في البيان الوزاري لحركة عدم الانحياز الصادر في مدينة بالي في أيار/مايو الماضي والذي طالب بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين

فورا. كما نشير إلى أن موضوع هؤلاء الأسرى، ومن بينهم نساء وأطفال، لا بد من أن يحظى بالأولوية في مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان.

وختاما، نشير إلى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن لبنان وقراراته الأخرى ذات الصلة. ونطالب إسرائيل بالالتزام بمتطلبات تلك القرارات، والكف عن خروقاتها المستمرة، وتعديها على سيادة لبنان. كما نؤكد إدانتنا للسياسات الإسرائيلية الرامية إلى فرض تشريعات ونُظم إدارية في هضبة الجولان السورية المحتلة. وفي هذا الصدد، نطالب إسرائيل بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الجولان، وهنا أخص بالإشارة إلى القرار ٤٩٧ (١٩٨١) الذي ينص على الانسحاب الكامل من الجولان إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

الرئيسة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل قطر.

السيد آل ثاني (قطر): في البداية، أود أن أتقدم بخالص التعازي إلى حكومة المملكة العربية السعودية وشعبها لوفاة صاحب السمو الملكي، الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد، سائلين المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته. كما أتقدم أيضا بخالص التعازي إلى حكومة جمهورية تركيا وشعبها لضحايا الزلزال الذي ضرب تركيا مؤخرا.

يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم المجموعة العربية، وأود أن أهنئكم على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن، وأشكركم على عقد هذه الجلسة المفتوحة. وأتوجه بالشكر إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية.

لقد عقد هذا المجلس جلسات عديدة مثل جلسة اليوم على مدى العقود الماضية، أُلقي فيها عدد كبير جدا من البيانات التي تؤكد على أهمية التوصل إلى حل سلمي عادل وشامل ومستدام للقضية الفلسطينية وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة الهام بالنسبة للأمن والسلم الدوليين. غير أن القضية الفلسطينية لا تزال بانتظار ذلك الحل، مع أننا ندرك جميعا أنه مطروح منذ فترة غير قصيرة، وأنه يتمثل في إقامة دولتين مستقلتين تعيشان في سلام جنبا إلى جنب، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وفقا لمبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق. لقد حان الوقت لفعل الشيء الذي نعلم بأنه لا بد من فعله.

منذ أكثر من ستين عاما، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٨١ (د-٢) إقامة دولتين على أرض فلسطين. و لم تقم إسرائيل منذ ذلك الحين إلا باحتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، وممارسة انتهاج سياسات قمعية بحق الفلسطينيين، وانتهاك حقوقهم غير القابلة للتصرف، واستخدام العنف المفرط ضدهم. ومع كل المساعي لعقد محادثات بشأن السلام والدعم الذي لقيته عملية السلام، فقد ظلت ثمرة هذه العملية رهينة لتعنت الجانب الإسرائيلي الذي واصل سياسات لا تعبر عن رغبة صادقة في السلام، بل في تناقض مع ما يدعي.

ومما يدل على ذلك إصرار الحكومة الإسرائيلية الحالية على توسيع المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، بما في ذلك بناء المستوطنات في القدس الشرقية. مع العلم بأن ذلك يقوض الشرط الأساسي في استئناف مفاوضات سلام حقيقية، ويشكل تحديا لإرادة المجتمع الدولي، بما في ذلك القرارات الصادرة عن مجلسكم الموقر. وفي الوقت نفسه، أبدت الدول العربية رغبة صادقة في السلام مع إسرائيل وطرحت مبادرة السلام العربية، غير أن ذلك لم يلق إلا تعنتا مستمرا من جانب الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في توفير الشروط الحقيقية المفضية إلى إنجاح عملية السلام، مما أدى إلى إضاعة عدة فرص كانت

آخرها الفرصة التي سنحت العام الماضي بعد استئناف محادثات السلام مباشرة بين الطرفين بدفع من حكومة الولايات المتحدة.

أمامنا اليوم فرصة حقيقية لتحقيق خطوة كبرى نحو حل واقعي للقضية الفلسطينية. ويتطلب ذلك رغبة سياسية جادة، واضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين. والمجموعة العربية يحدوها الأمل بأن يجد الطلب الفلسطيني للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة الذي أحيل إلى هذا المجلس قبل شهر دعما من قبل جميع أعضاء المجلس، وأن يحظى بالتوصية بالعضوية الكاملة، لا سيما وأن الدولة الفلسطينية قد نالت حتى الآن اعترافا رسميا من لدن أكثر من ١٣٠ دولة، أي الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية، ولا تزال تتوالى الاعترافات بها اليوم، مع إدراك الدول أنه لا مناص من تفعيل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم والعيش في كرامة وأمن في كنف دولتهم المستقلة، ومع الإدراك بأن مؤسسات الدولية الفلسطينية جاهزة لإدارة دولة قادرة على البقاء، وهو ما أكدته المنظمات الدولية المعنية.

وقد أكد الجانب الفلسطيني أن طلب العضوية لا يعني بالضرورة إغلاق الباب أمام المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وبالفعل فإننا بانتظار استئناف المفاوضات قريبا، كما دعت المجموعة الرباعية في بيانها المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر. ونؤكد هنا مجددا أن نجاح المفاوضات سيرتبط بوقف بناء المستوطنات والسياسات الإسرائيلية القمعية تجاه الفلسطينيين كافة، وفك الحصار الظالم وغير الإنساني وغير الشرعي المفروض على غزة برمتها. كما نود أن نشدد على رفضنا القاطع للتدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل في القدس الشرقية المحتلة ومحاولاتها تغيير الهوية العربية للمدينة وتكوينها الديمغرافي ومركزها القانوني وطابعها الديني. ونؤكد أن جميع هذه المحاولات لاغيه وباطلة ولا أثر لها. ومن ناحية أخرى، يتوجب على السلطات الإسرائيلية التي ما غالبا ما تتشدق بالكلام عن الأمن وضرورة ضبط الإرهاب اتخاذ إجراءات لوضع حد للإجرام والإرهاب الذي يرتكبه بعض سكان المستوطنات الإسرائيلية والذي بلغ حدا لا يمكن السكوت عنه.

لقد شهد الأسبوع الماضي اتفاقا لتبادل الأسرى بين الجانبين. وندعو إلى إطلاق سراح جميع من بقي من المعتقلين قابعا في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما الأطفال القُصر، والنساء، وكبار السن والمرضى.

إن من العراقيل التي تقف أمام إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ومما يهدد الاستقرار الدائم في منطقتنا السياسة النووية الإسرائيلية ورفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ورفضها التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية. وتؤكد المجموعة العربية من جديد على أهمية عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، وفقا لخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I))، بشأن اتفاقية منع الانتشار النووي، ومع شرط الحفاظ على التقدم بالتوازي من حيث المضمون والتوقيت في العملية المؤدية إلى تحقيق القضاء الكلي والكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، أي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، طبقا لخطة العمل المشار إليها، وينبغي أن يخرج المؤتمر بنتائج ملموسة عن طريق تحقيق ذلك الهدف.

ويستمر الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية وللجولان السوري. ونعيد التأكيد هنا على قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي

يؤكد على أن قرار إسرائيل بضم الجولان السوري لاغ وباطل وليس له أثر قانوني. وتطالب المجموعة العربية إسرائيل بالانسحاب من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وبوقف ممارساتها العدوانية التي تنتهك القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وتطالب المجموعة العربية الأسرة الدولية بحمل إسرائيل على تنفيذ التزاماتها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبالتالي وقف خروقاتها للسيادة اللبنانية برا وبحرا وجوا، والانسحاب من منطقة شمال قرية الغجر ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا، والإسراع في ترسيم الخط الأزرق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.